

من تراث الفكر السياسي الاسلامي

- ١ -

التحفة المملوكية في الآداب السياسية

المنسوبة

للإمام أبي الحسن الماوردي

(المتوفى عام ٥٤٥هـ)

محقق ودراسة

المستشار

الدكتور فؤاد عبد العظيم

مدير بحوث إسلامية

كلية الشريعة - جامعة أم القرى

١٩٩٣

الناشر

مؤسسة شبلي الجامعة

٤٨٣٩٤٧٢ - الإسكندرية

الإهداء

إلى روح استاذى أحمد حسين (*)

-
- * مؤسس حزب مصر الفتاة، والحزب الإشتراكي.
 - * المجاهد السياسى الكبير ضد الفساد والطغيان فى مصر .
 - * وفقه الله تعالى فى الربع الأخير من حياته لخدمة الإسلام ومبادئه، وتفسير أجزاء من القرآن .
 - * مواليد ٨ مارس ١٩١١ ووفاته ٢٦ سبتمبر ١٩٨٢ .

تقديم الطبعة الثانية

الحمد لله الذى دبر بحكمته البالغة أمور عباده ، وقهر بحجته الدامغة أهل عناده ، وأظهر بنعمته السابغة سبيل رشاده .
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .
اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه ، ودعا بدعوته إلى يوم الدين وبعد .

فهذا كتاب : « التحفة الملوكية فى الآداب السياسية » المنسوب للإمام الماوردى ، تقدمه فى طبعته الثانية ، وقد نفذت طبعة الأولى فى مدة وجيزة ، وكان باكورة سلسلة تراث الفكر السياسى الإسلامى ، وكان الدافع إليها ما تبين لنا أثناء تحضيرنا لرسالة الدكتوراه فى الفقه السياسى الإسلامى المقارن إن كثيراً من مصادر هذا التراث مخطوطات مبعثرة بين الشرق والغرب ، وإن عدم الوقوف عليها أحد الأسباب التى دعت أحد كبار علماءنا إلى القول بأن الفقه السياسى الإسلامى فى مرحلة الطفولة على ما سجله فى رسالته للدكتوراه فى فرنسا عن « الخلافة لتصبح عصبة أم شرقية »^(١) .

(١) الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى : فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أم شرقية ، ترجمة الدكتور نادية عبد الرزاق السنهورى ، ومراجعته وتعليق الدكتور توفيق الشاوى ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٩ م ، ص ٦٤ .

وذهب بعضهم أنه لا سياسة في الإسلام ، وأن الإسلام عقيدة دون نظام أو شريعة ، و لا يعرف لعلماء المسلمين مؤلفا في السياسة ولا مترجما ، ولا يعرف لهم بحثا في أنظمة الحكم وأصول السياسة اللهم إلا قليل لا يقام له وزن ^(١) .

وكشف علماء المسلمين في كل مكان بهتان هذه المقالة وزيفها ، وأعلنوا الحقيقة التي ظلت أربعة عشر قرنا قائمة بأن الإسلام دين ودولة ، وعقيدة وشريعة ونظام في كافة مجالات الحياة ، وإن للإسلام فقه سياسى يتميز بالذاتية والأصالة ، ويستمد كيانه مباشرة من آيات الأحكام ، والأحاديث النبوية ، ومن إستقراء التجربة الإسلامية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين مع إعمال الاجتهاد في الوقائع المتجددة بما يلائم العصر ، ويحقق العدل ومصالح الناس .

وقد عددنا في تقديم الطبعة الأولى الكثير من أمهات الكتب السياسية الإسلامية وبهمنّا أن نشير إلى بعض ما تضمنته هذه المخطوطات مما يدل دلالة قاطعة على أن في الإسلام علم اجتماع سياسى ، وعلم أخلاق سياسى ، وفقه للسياسة يبين منها جميعا أن الدولة في الإسلام خادمة للدين ، وإن الشرع الإسلامى شرع واقعى متكامل ، وانه لا ينكره ولا يحجده إلا من يجهل مزاياه ومقاصده ، فما من مزية في نظام ما إلا وفى الشرع الإسلامى مثلها أو خير منها ، وإن على أولى الأمر فى الدول الإسلامية دوام التمسك به فى أمره ونهيه ونقضه وإبرامه مما يحقق العدل والأمن والرغد للناس فى كل مكان وأى زمان .

ومن هذه المخطوطات ذات الطابع الفقهى :

(١) الشيخ على عبد الرازق فى كتاب الإسلام وأصول الحكم ص ٢٢ .

* تحفة الترك :

كتاب « تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك » للقاضي نجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد الطرسوسي الحنفي ، المتوفى سنة ٧٥٨ هـ ، وهو مختصر على اثني عشر فصلاً كالتالي :

الفصل الأول : في بيان صحة سلطنة الترك ، ولا يشترط أن يكون السلطان مجتهداً ولا قرشياً ، وذكر مذهب الشافعي في هذا الفصل في ذلك كله ، ويندرج في هذا الفصل بيان مذهب أبي حنيفة من أنه أوفق للترك من مذهب الشافعي .

الفصل الثاني : في جواز التقليد منهم عندنا خلافاً للشافعي .

الفصل الثالث : في الجواب عن القصص ، وانه أنواع ، ويندرج فيه أحوال من تفوض إليه ولاية من الولايات من نيابة السلطنة إلى الوزارة إلى القضاء إلى والي الشرطة إلى غير ذلك ، وكيفية الولاية ، وإن كل ولاية بجسبها .

الفصل الرابع : في كشف أحوال الولاة والدواوين وما يفعل بمن ظهر عليه خيانة منهم .

الفصل الخامس : في الكشف عن أحوال القضاة ونوابهم ، وبيان ما يستحقه الخائن منهم .

الفصل السادس : في النظر في أحوال الرعية والأوقاف وجهات البر.

الفصل السابع : في النظر في أمر الجسور والقلاع والمساجد والشعور وجميع ما يتعلق بمصالح المسلمين ، وكسوة الكعبة

وإصلاح طريق الحاج .

الفصل الثامن : فى صرف أموال بيت المال على اختلاف أنواعها ، وبيان مصارفها .

الفصل التاسع : فى الأموال التى تؤخذ مصادرة ، وبيان وجه أخذها ، ومن يستحق أن يؤخذ منه ، وفى بيان موضع صرفها .

الفصل العاشر : فى هدايا أهل الحرب للسلطان والأمراء ، وهدايا السلطان لأهل الحرب .

الفصل الحادى عشر: فى ذكر أحكام البغاة والخوارج على السلطان .

الفصل الثانى عشر : فى الجهاد وقسمة الغنائم .

وقد فرغ أبى إسحاق الطرسوسى من الكتاب سنة ٧٥٣ هـ ويوجد منه نسخ بآيا صوفية بالقسطنطينية وأخرى بمكتبة بيت المقدس .

❖ الشهب الالامعة

من هذه الكتب القيمة كتاب : « الشهب الالامعة فى السياسة النافعة » لابن رضوان العالم المغربى ، المتوفى ٧٨٢ هـ ، وهذا الكتاب يتضمن خمسة وعشرين بابا هى :

الباب الأول : فى فضل الخلافة ، وحكمتها ، وثواب من قام بها ووجوب إقامة الإمام ، ونهجه ، وتعظيم حقه ، وما يلزمه من أمور الأمة .

الباب الثانى : فى ذكر سير الملوك فى سماع المواعظ ، وتعظيم أهل الخير، وتسليم أحوال الصالحين إليهم .

الباب الثالث : فى ذكر العدل وفضله ، وما جاء فى ذلك .

الباب الرابع : فى فضل الحلم ، وكظم الغيظ .

الباب الخامس : فى مجلس الملك وظهوره وخفائه ، وذكر الوفود عليه

والسلام ، وتقبيل اليد ، وذكر الحجاب وما يلحق بذلك .

الباب السادس : فى ذكر الجلوس والنصحاء ، وذكر الرجوع إلى الحق

عند وضوحه .

الباب السابع : فى التدبير والرأى والمشاورة والمذاكرة وما يلحق بذلك .

الباب الثامن : فى سيرة الملك مع خواصه وبطانته .

الباب التاسع : فى تغافل الملك وحيائه ، ومروءته ووقاره ، وثبته فى الأقوال

والأفعال ، وتأنيه وصبره فى الأمور .

الباب العاشر : فى ذكر الوزارة والوزراء .

الباب الحادى عشر : فى ذكر الكتابة والكتاب .

الباب الثانى عشر : فى تشييد المفاخر وتخليد المآثر ، وإحياء سبل

الخيرات ، وإثبات رسوم القربات وعمارة الأرض وإصلاح

المملكة واقتناء الذخائر .

الباب الثالث عشر : فى الجود والسخاء ومكارم الأخلاق ، والمكافأة على

السوابق ، والوفاء بالعهود ، وذكر التهادى وبذل المعروف

والمكرمات .

الباب الرابع عشر : فى إكرام أهل الوفاء ، ورعاية العهود واحتمال قول

الحق ولو كان مرا .

الباب الخامس عشر : فى تودد الملك إلى الرعية ، وتبسطه وتواضعه فى علوه وذم الكبير .

الباب السادس عشر : فى الحزم ، الدهاء ، وكتم السر ، وإظهار القوة وما يلحق بذلك .

الباب السابع عشر : فى التيقظ والتلطف فى الأصول إلى المقاصد .

الباب الثامن عشر : فى الرفق بالرعية وسياستها ، وتأمين السبل .

الباب التاسع عشر : فى تولية الخطط الدينية والعملية وما يلحق بذلك .

الباب العشرون : فى مراتب العقوبات ، ودرء الحدود بالشبهات ، والإقهار عن التسرع إلى العقاب وقبول الشفاعات .

الباب الحادى والعشرون : فى ذكر السجون وأحوالها وتفقد أهلها .

الباب الثانى والعشرون : فى ذكر بيت المال والعطاء والمنع ، وسياسة الجنود .

الباب الثالث والعشرون : فى سياسة الحروب وتديرها .

الباب الرابع والعشرون : فى ذكر الخصال التى فيها فساد الدول ، ونفور القلوب عن الملوك ، وذكر طرق فى استدفاع الشدائد .

الباب الخامس والعشرون : فى كليات جامعة فى السياسة ، وذكر وصاياها درة للخلفاء والملوك .

وتبدو قيمة هذا الكتاب أنه من أهم كتب علم الأخلاق السياسى استفاد فيه فمن سبقه من علماء المسلمين ، وكان إميناً إذا أشار إلى مصادره واستند القول إلى أصحابه ، وقدم إضافات جديدة ، واعتمد عليه

المعاصرين له واللاحقين ويبدو أثر ذلك واضحا جليا في كتاب « بدائع السلك في طباع الملك » لأبي عبد الله بن الأرزق المتوفى في عام ٨٩٦ هـ .

كما ان ابن رضوان حفظ لنا كثيرا من النصوص عن كتب سياسة تعد مفقودة ككتاب ابن حزم الأندلسي « الخلافة والسياسة » .

وهذا الكتاب - الشهب اللامعة - حققه الأستاذ الدكتور على سامي النشار - رحمه الله (١) .

* الجوهر النفيس

، كتاب : « الجوهر النفيس من سياسة الرئيس » لمحمد بن منصور الواعظ ، المعروف بابن الحداد ، بقيت نسخته التي كتبها المؤلف بيده سنة ٦٤٩ هـ محفوظة في مكتبة آيا صوفيا بتركيا ، وعنهما نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

وقد تضمن الكتاب عشرة أبواب :

الباب الأول : في فضل العدل من ذوى العدل .

الباب الثانى : في فضل السياسة من أرباب الرياسة .

الباب الثالث : في فضل الحلم والأناة من الملوك والولاة .

الباب الرابع : في فضل العفو المشوب بالصفو .

الباب الخامس : في اصطناع المعروف إلى المجهول والمعروف .

الباب السادس : في مكارم الأخلاق من متوفرى الخلاق .

الباب السابع : في السؤدد والمروءة من ذوى الفضل والفتوة .

(١) نشرته دار الثقافة ، الدار البيضاء بالمغرب ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

الباب الثامن : فى حسن الخلق من الخلق .

الباب التاسع : فى فضل المشورة والرأى من ذو الآراء .

الباب العاشر : فى السخاء والجود المفضل فى الوجود .

وقد اعتمد المؤلف أن يجمع فى كل باب ماثور القول و نوابغ الكلم ومعجز الحكم وروائع الشعر فى السياسة وضروبها مما يهدى النفس لسواء السبيل ولحياة كريمة رغدة .

وحققه الدكتور رضوان السيد (١) .

* مخطوطات سياسية جديدة

ومن المخطوطات السياسية التى لم نذكرها من قبل :

* كتاب : « هدية من تولى غير الرب المولى فى أمور السلطنة ، وما يجب للسلطين ؛ وما ينبغى لهم وعليهم ، وما ليس لهم وغير ذلك » تأليف الفقيه العالم أبى حفص عمر بن موسى الجراطى ، منه نسخة برقم ١٩٢٧ بالاسكوريال بأسبانيا .

وقدره رآه محمد محمود بن التلاميذ التركى عند زيارته لأسبانيا وأشار إليه فى تذكرته عن مخطوطاتها ، وقال : كتاب نفيس يحتاج إليه .

* وكتاب سياسة الأمراء وولاية الجنود ، لإبراهيم بن عبد الواحد ابن عبد النور ، بالاسكوريال بأسبانيا برقم ٧١٩ .

* وبمكتبة آياصوفيا بتركيا العديد من المخطوطات السياسية منها :

* آداب الملوك ونصائح السلاطين لكمال بن الحاج الياس .

(١) نشر فى بيروت ، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

تقديم الطبعة الأولى

المدخل إلى الفقه السياسي الإسلامي

من تراث الفكر السياسي الإسلامي .

إن القرآن هو المصدر الأول للمفكرين المسلمين تضمن أمرين هما : العقيدة والشريعة ، فلا عقيدة بدون شريعة ولا شريعة بدون عقيدة والعقيدة هي إيمان بالله الواحد وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، فهي علاقة بين العبد وربّه لا تتغير بتغير الزمان والمكان فالله واحد : (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد)^(١) فجميع الديانات لم تخرج عن تلك العقيدة .

وأما الشريعة فتتغير بتغير الديانات : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)^(٢) ، ويتميز الإسلام كرسالة خاتمة للرسالات جميعاً بأنه قد أتى بما يصلح لكل مكان وزمان فوضع أصولاً لا تتغير ، وترك الفروع لتدور في فلك الأصول .

والشريعة هي علاقة أيضاً بين المخلوق والخالق فهي عبادات ، وبين الناس مع بعضهم فهي معاملات ، وبين الراعي والراعية فهي سياسات ، وعند مجاوزة الناس لما أمر الله فهي حدود ، بل يدخل عنصر العبادة في كل عمل يقوم به الإنسان : في صلاته وزكاته وحجه وفي طاعة أولى الأمر والوالدين وفي معاملة الأصدقاء والشفقة على الحيوان ، فكل عمل فيه أمر أو نهى هو عبادة .

(١) سورة الإخلاص : مكية الآيتان ٤، ٣ .

(٢) سورة المائدة : مدينة من الآية ٤٨ .

فالسّياسة من الدين، ولهذا كانت موضع أبحاث من المفسرين والمحدثين والفقهاء والفلاسفة المسلمين .

بدأت تلك الكتابات عند المفسرين والمحدثين ضمناً عند شرح الآيات والآحاديث التي تتعلق بأولى الأمر ووجوب طاعتهم ومدى تلك الطاعة ثم صريحة عند بعض المفكرين المسلمين القريين من الحكم فكتب عبد الله بن المقفع المتوفى ١٤٣هـ (رسالة الصحابة) إلى أبي جعفر المنصور المتوفى ١٥٨هـ الخليفة الأموي ، وتتجه هذه الرسالة إلى بيان مدى طاعة ولي الأمر ، وتوجيهات في الإدارة ، وتوحيد القوانين المطبقة على الرعية في جميع الأمصار الإسلامية ^(١) ، ولابن المقفع كتابان آخران هما : الإدب الكبير والإدب الصغير ، وفيهما وصايا سياسية وأخلاقية . ويقول أبو الحسن العامري (٣٨١ هـ) : إن كتاب الأدب الكبير يحتوي على ترجمة ملخصة لكتاب (الأوستا) وهو الكتاب الديني للزاردشتيه ^(٢) ومن المعروف عن ابن المقفع أنه كان أحد النقلة المشهورين عن الفارسية ^(٣) .

وكتب سهل بن هارون (٢١٥هـ) كتاب : تدير الملك والسياسة ، ولم يصل إلينا هذا الكتاب ، وعاصره الأخفش الأوسط

(١) دكتور حسن صعب : علم السياسة ، رسالة ابن المقفع في الصحابة - من ص ٥٦١ إلى ٥٨٣ ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٦ ، والدكتور عبد اللطيف حمزه : ابن المقفع رسالة دكتوراة ، دار الفكر العربي ، طبعة ثانية ص ١٤٥ .

(٢) أبو الحسن العامري : كتاب الأعلام بمناقب الإسلام ، تحقيق الدكتور أحمد عبد الحميد غراب ص ٦٢ و ١٦٠ ، دار الكتاب العربي ١٩٦٧ .

(٣) ابن النديم : الفهرست ص ١٧٨ الناشر المكتبة التجارية الكبرى .

(٢١٥ هـ) وهو سعيد بن مسعدة المجاشعي له كتاب أطلق عليه
(الملوك) ، وللرسلي (٢٤٦ هـ) رسالة في الإمامة .

ومن المتقدمين الذين كتبوا في السياسة على بن ربن الطبرى
(٢٤٧ هـ) ^(١) . له كتابين في السياسة أحدهما : تحفة الملوك ،
وأما الثانى : « الدين والدولة فى اثبات نبوة النبى محمد ﷺ » وقد نشر
هذا الكتاب بالمكتبة العتيقة بتونس بدون تاريخ .

ومن أوئل فلاسفة المسلمين الذين كتبوا فى السياسة : أبو يوسف
ابن يعقوب بن إسحاق الكندى المتوفى ترجيحاً (٢٥٢ هـ) والملقب
بفيلسوف العرب ، كتب عدة كتب منها : الرسالة الكبرى فى السياسة
ورسالة تسهيل سبل الفضائل ، ورسالة فى السياسة العامة ^(٢) .

وكتب أبو عثمان الجاحظ (٢٥٥ هـ) كتابين أحدهما : العثمانية
وهو دفاع عن سياسة عثمان بن عفان ، والعثمانية إحدى الفرق
الإسلامية السياسية قامت فى مقابل الشيعة أتباع على بن أبى طالب ،
ويدور الكتاب العثمانى حول الإمامة وأحقية أبى بكر وعمر وعثمان لها
فيقول الجاحظ : (إن أفضل هذه الأمة وأولاها بالإمامة أبو بكر بن أبى

(١) أبو الحسن على بن ربن الطبرى : اشتغل بالطب ، وقارئاً فى علم الحكمة ، واهتم
بالتطبيقات ، وكلمة ربن معناها المعلم العظيم ، وهى اسم لمقدم شريعة اليهود ؛ فهو من
أصل يهودى ، وأسلم على يد المعتصم ، وقربه وأدخله المتوكل فى جملة ندمائه .
القطفى : أخبار الحكماء ص ١٥٥ ، وزهير الدين البيهقى : تاريخ حكماء الإسلام
ص ٢٢ و ٢٣ .

(٢) اسماعيل حقى الأزمرى : فيلسوف العرب يعقوب بن إسحاق الكندى ونقله عن
التركيه عباس العزاوى ص ٢٤ ، مطبعة أسعد بيغداد ١٩٦٣ ، ومصطفى عبد الرازق :
تمهيد لتاريخ الفلسفة .

قحافة (١). والثاني : التاج فى أخلاق الملوك ، ويتكلم عن الملك العادل فيقول : (ومن الحق على الملك أن لا يجاوز بأهل الجرائم عقوبة جرائمهم ، فإن لكل ذنب عقوبة : إما فى الشريعة والنواميس ، وإما فى الإجماع والاصلاح . فمن ترك العقوبة فى موضعها ، فبالحرى أن يعاقب من لا ذنب له ، وليس بين ترك العقوبة إذا وجبت ، وعقوبة من لا ذنب له فرق ، وإنما وضع الله الملوك بهذه المواضع الرفيعة ، ليقوموا كل ميل ، ويدعموا كل إقامة) (٢).

وهناك كتب لم تصل إلينا مثل كتاب : « سياسة الملوك » لأبى دلف العجلي (٢٢٢هـ) وكتاب : « السلطان » لأبى عمر بن شبة المتوفى (٢٦٢ هـ) .

ولأحمد بن محمد بن أبى الربيع (٢٧٢هـ) : كتاب «سلوك المالك فى تدبير الممالك » ، وهو من رجال المعتصم العباسى (٢٢٧هـ) ويعتبر الكتاب من أهم الكتب السياسية فى الفكر الإسلامى يوجه المؤلف (المالك) وهو رئيس الدولة إلى الكيفية التى يجب أن يكون هو عليها ، فلا يشتغل باللهو واللعب فليس من شيمة الملوك الفراغ ، وبالنسبة لوزرائه وخاصته فلا يستوزر إلا الكفاء ، وإلا خاطر بملكه ، ولا يستشير غير الأمين ، والا ساعد على هلاكه ، وجعل قوام الملك العدل حتى يدوم الملك ويعم الرخاء والعفة لتظهر هيئته ، والعفو

(١) الجاحظ : العثمانية تحقيق عبد السلام هارون ص ٣ مطبعة الخانجي .

(٢) الجاحظ : التاج فى أخلاق الملوك تحقيق فوزى العطوى ص : ٥٤ بيروت الشركة اللبنانية للكتاب ١٩٧٠ م ، وتشكك البعض فى نسبة الكتب للجاحظ . انظر شارل بيلا مؤلفه كتاب التاج المنسوب للجاحظ باريس ١٩٥٤ ص ١٣ - ١٥ .

لينال شرف القدرة ، والعقوبة ليحرس سلطانه ، وأن يتخذ مستشارية من
أعقل وأعلم الناس حتى تتحقق مصالح الرعية ^(١) .

ويتميز الكتاب بوضوح فى العبارة ، وترابط وتسلسل منطقي فيعلل
لكل رأى بمقدمات وما يمكن أن تؤدي تلك المقدمات إلى نتائج .

وكتب ابن قتيبة (٢٧٦هـ) كتابين أحدهما : الإمامة والسياسة ،
والثانى : كتاب السلطان ، وهو ضمن الموسوعة الكبرى لا بن قتيبة
المعروفة باسم « عيون الأخبار » وقد شك البعض فى الكتاب الأول له ،
وهو يبحث فى تاريخ الخلافة وشروطها من وفاة الرسول ﷺ إلى عهد
المأمون ، وأما كتاب (السلطان) فيتكلم عن صحة السلطان وعن تغييره
وتلونه ، وعن القضاء ويستند إلى القرآن والأحاديث وحكم الفرس والهند
وشعراء العرب ، ويربط ابن قتيبة بين السدين والدنيا فيقول : (ليس
الطريق إلى الله واحداً ولا كل الخير مجتمعاً فى تهجد الليل ، وسرد
الصيام ، وعلم الحلال والحرام بل الطرق إليه كثيرة وأبواب الخير واسعة
وصلاح الدين بصلاح الزمان ، وصلاح الزمان بصلاح السلطان ،
وصلاح السلطان بعد توفيق الله بالإرشاد وحسن التبصير) ^(٢) . كما

(١) شهاب الدين أحمد بن محمد ابن أبى الربيع : سلوك المالك فى تدبير الممالك تحقيق
وتعليق وترجمة الدكتور حامد عبد الله ربيع ، طبعة الشعب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ص
٤١٠ - ٤١٣ ، كما حققة الدكتور ناجى التكريتى ، ونشرته دار الأندلس ، بيروت ، ط
٣ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ويرجح أنه للخليفة المستعصم (المتوفى ٦٥٦ هـ) =
١٢٥٨ م .

(٢) ابن قتيبة : عيون الأخبار، المقدمة ص ح المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .

أن لابن قتيبة كتاب (الوزراء) ^(١) .

وكتب ابن الطيب السرخسي المتوفى (٢٨٦ هـ) تلميذ الكندي
الفيلسوف كتابه (السياسة) .

وكتب الحسين بن منصور الحلاج ^(٢) المتوفى في (٤٠٩ هـ)
كتاب (السياسة والخلفاء والأمراء) وهو من الكتب التي لم تصل إلينا .
كما كتب أحمد بن سهل البلخي ^(٣) (٣٢٢ هـ) كتابا في
السياسة هي : (كتاب السياسة الكبير) ، (كتاب السياسة الصغير) ،
و (أدب السلطان والرعية) .

وكتب محمد بن عبدوس الجهشاري (٣٣١ هـ) كتاب :
(الوزراء و الكتاب) ويتكلم فيه عن الوزراء والكتاب من عهد النبي ﷺ
حتى عهد المأمون .

ولابن الجراح علي بن عيسى بن داود ^(٤) (٣٣٤ هـ) كتاب

(١) ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد صقر ، مقدمة التحقيق ، وقد أشار إلى أن
هذا الكتاب ذكره ابن منظور في لسان العرب ج ١٦ .

(٢) الحسين بن منصور الحلاج الصوفي ، ويكنى بأبي مغيث ، قتله فقهاء عصره على الزندقة
خير الدين الزركلي : الأعلام ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٣) أحمد بن سهل البلخي المكنى بأبي يزيد ، جمع في تأليفه بين الشريعة والفلسفة والأدب
والفنون ، وأظهر مذهب الزيدية ، وهو أول من أدخل رسم الأرض من علماء الإسلام في
كتابه (صور الأقاليم الإسلامية) . ياقوت الحموي : معجم الأدباء ج ٣ ص ٦٥
إلى ٨٦ ، وخير الدين الزركلي : الأعلام ج ١ ص ١٣١ .

(٤) أبو الحسن علي بن عيسى بن داود الجراح البغدادي ، وزير المقتدر العباسي والقاهر ،
فارسي الأصل ، و نشأ كاتباً كأيّيه ، تولى مكة ، واستقدمه المقتدر إلى بغداد عام
٣٠٠ هـ ؛ فولاه الوزارة ثم عزله عام ٣٠٤ هـ ، وحجبه ونفاه ٣١١ هـ ، وأعادته المقتدر إلى
الوزارة عام ٣١٦ هـ ، وتوفي ببغداد ، له من الكتب : معاني القرآن ، وديوان الرسائل .

(سيرة المملكة وسيرة الخلفاء) .

ولقدامة بن جعفر^(١) (٣٣٧هـ) كتاب (السياسة) .

كما أن للفاربي (٣٣٩هـ) في السياسة : آراء أهل المدينة
الفاضلة ، وجماع السياسة .

وترجم أبو جعفر الكاتب (٣٤٠هـ) كتاب : السياسة لأفلاطون .

وكتب أحمد بن يوسف بن ابراهيم المشهور بابن الداية
(٣٤٠هـ) كتاب (العهود اليونانية) يقول عنه : إنه كلمات اليونانيين
المستخرجة من كتاب (أفلاطون في السياسة)^(٢) .

ولمحمد بن جعفر التميمي المكنى بأبي عبد الله القزاز
(٣٤٢هـ) كتاب : السلطان والتأديب له ، في عشرة أجزاء .

ولابن بابويه القني (٣٨١هـ) كتاب (السلطان) .

وللمصاحب بن عباد (٣٨٥هـ) كتاب في السياسة تحت
عنوان (الوزراء) .

ولأبي الحسن العامري (٣٨١هـ) كتاب السعادة والإسعاد في
السيرة الإنسانية .

وقد تبين لنا من الاطلاع عليه إنه متأثر لحد كبير بأرسطو في كتابه

=الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٤ ، وابن الجوزي : المنتظم ج ٦ ص ٣٥١

(١) الزركلي : الأعلام ج ٦ ص ٣١ .

(٢) أحمد بن الداية : الفلسفة الإسلامية عند العرب تحقيق الدكتور عمر المالكى ص ٣٢
الناشر المكتبة الوطنية بالجزائر .

وفي مطلع القرن الخامس ظهرت عدة كتب في السياسة من أهمها كتاب للوزير : المغربي الحسين علي بن الحسن المكنى بأبي القاسم المدرسي المتوفى في ٤١٨ هـ وسماه « السياسة » ، حققناه ضمن « مجموع في السياسة » .

وكتب علي بن هبة بن جعفر المشهور بابن ماكولا (٤٢١ هـ) كتابا سماه الوزراء كما أن لعبد الله الإسكافي (٤٢١ هـ) كتاب « لطف التدبير في تدبير السياسة » ، وقد حقق وطبع في بغداد ، وكتب عبد الملك بن محمد بن اسماعيل أبو منصور الثعالبي (٤٢٩ هـ) كتاب « آداب الملوك »^(٢) ونسب إليه كتاب « تحفة الوزراء » وقد حققت ذلك « ريجينا هانيكة » الألمانية ، وطبع في بيروت ١٩٧٥ م .

وللحسين البصري المتوفى عام ٤٣٦ هـ كتاب في الإمامة^(٣) .
ولأبي الحسين بن عبد الله بن سينا الفيلسوف (٤٢٨ هـ) له كتاب تحت عنوان « السياسة » .

ولإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (٤٧٨ هـ) كتاب « غياث الأمم في التياث الظلم » حققناه بالاشتراك مع الاستاذ الدكتور مصطفى حلمي^(٤) .

(١) العامري : الأعلام بمناقب الإسلام مقدمة الكتاب ص ٢٠ تحقيق الدكتور عبد الحميد غراب ويشير المحقق إلى أن كتاب السعادة قد نشرة مجتبي منيوى دون تحقيق ١٩٥٨ .

(٢) حققه الدكتور جليل العطية ، ونشرته دار العرب الأندلس ، بيروت .

(٣) خير الدين الزركلى : الأعلام ج ٧ ص ١٦١ .

(٤) الطبعة الثالثة ، مكتبة دار الدعوة ، الاسكندرية ، ١٤١٣ هـ .

ولمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الحميدي (٤٨٨ هـ) وهو ظاهري المذهب ، وتلميذ ابن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ) كتاب « الذهب المسبوك في وعظ الملوك » حقة أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ، ونشر ببيروت .

ولالإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥ هـ) كتاب « التبر المسبوك في نصيحة الملوك » ويكاد الكتاب أن يكون فارسياً منقولاً إلى اللغة العربية مع إضافات تتفق والاتجاهات الإسلامية . يقول الغزالي في مقدمته : « سألني بعض المتقدمين من الكبراء أن أنقل هذا الكتاب من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية فامتثلت ذلك ، ونقلته على ترتيبه وصورته ، ولم أغير شيئاً من وضع الكتاب وصفته وأجتهدت في تسهيل عبارته . . . وترجمت عما استشهد به المؤلف للكتاب من الأخبار والأشعار الفارسية بأشعار من العربية » (١) .

وكتب أبو رندقه الطرطوشي (٢) (٥٢٠ هـ) كتاب : « سراج الملوك » وقد ألفه لأحد أمراء عصره .

وكتب ابن حمدون (٥٦٢ هـ) كتاب « السياسة والآداب الملكية » وقد طبع الكتاب في سلسلة الرسائل النادرة بمصر عام ١٩٢٧ م

(١) الغزالي : التبر المسبوك في نصيحة الملوك ص ٥ مكتبة الكليات الأزهرية ط ١٩٦٨ م .
(٢) محمد بن وليد الغهري المالكي الأندلسي الطرطوشي ، صاحب أبا الوليد الباجي ، وأخذ عنه الخلاف ، وقرأ الأدب على ابن حزم (٤٥٦ هـ) وتفقه على أبي بكر الشافعي الشافعي ، وتنقل بين الشام والعراق وانتهى به المقام في مصر ، وتوفي بالاسكندرية ومقبرته مشهورة فيها . أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ١ ص ٤١٢ تحقيق كامل كامل الكبرى ، وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة .

وكتب أبو عبد الله محمد بن أبي محمد بن ظفر الصقلي
(٥٦٥ هـ) كتاب « سلوان المطاع في عدوان الأتباع » وقد طبع الكتاب
في تونس عام ١٢٧٩ هـ ، وسلك في بعض مواقفه الأسلوب القصصي
ويدعو الحاكم إلى التمسك بصفات خمس : رحمة تشمل رعيته ،
ويقظة تحوطهم ، وصوله تذب عنهم ، ولينة يكيد بها الأعداء ، وحزامة
ينتهز بها الفرص ^(١) . ويتوجه إلى الوزير فيقول : « أحسن الوزراء حالا من
أعد لكل أمر يجوز وقوعه ، ويمكن أن يكون عدته فإذا وقع الأمر قابله بما
كان قد أعد له ، وأساء الوزراء حالا من توكل على لطف فطنته وقوة
حيلته وضربة ممارسته فترك الاعتداد بالأمر قبل نزولها ثقة بنفسه ، وإنما
هو في ذلك بمنزلة من ترك تزوير القول وإعداده وترويته توكلًا على
فصاحة لسانه وقوة بديهته وحسن ارتجاله فيوشك أن يستولى عليه العبي
والحصر في بعض مقاماته » ^(٢) .

وكتب جمال الدين عبد الرحمن بن نصر الشيرازي (٥٨٩ هـ)
« المنهج المسلوك في سياسة الملوك » ألفه للناصر صلاح الدين الأيوبي ،
حققه علي عبد الله الموسى ^(٣) .

وللإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧ هـ) كتاب

(١) أبو عبد الله بن ظفر : سلوان المطاع في عدوان الأتباع ص ٣٢ طبع تونس ١٢٧٩ هـ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٣ .

(٣) حصل به على درجة الماجستير من جامعه الأزهر ، ونشرته مكتبة المنار بالأردن ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

« الشفاء في مواظب الملوك والخلفاء » وقد قمنا بتحقيقه^(١) .

ولعللى بن ظافر بن حسين الأزدي (٦١٣ هـ) كتاب « أساس السياسة » هو وزير مصرى .

وكتب محمد بن على بن حسن القلعلى (٦٣٠ هـ) كتاب « تهذيب الرياسة وترتيب السياسة » حققه الدكتور ابراهيم يوسف عجو^(٢) وله كتاب « الإمامة » نقوم بتحقيقه وفى طريقة إلى النشر بإذن الله تعالى .

وكتب أبو سالم محمد بن طلحة القرشى (٦٥٢ هـ) كتاب « العقد الفريد للملك السعيد » وطبع الكتاب بمصر سنة ١٣١٨ هـ والكتاب ملئ بما يسميه لطائف وعجائب ونوادر وحكايات عن العدل والشورى ، كما يتكلم عن واجبات السلطان ، وعن الولايات ، وعن حقوق الله وحقوق العباد .

وبرز ابن تيمية (٧٢٨ هـ) فى مطلع القرن الثامن الهجرى بكتابه التى تدعو للتمسك بالكتاب والسنة والرجوع إلى سلف الأمة ومن ضمن تلك الكتب كتاب « السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى و الرعية » ، وكتاب « الحسبة فى الإسلام » .

ولبدر الدين بن جماعة (٧٣٣ هـ) كتاب « تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام » حققناه^(٣) .

(١) الطبعة الرابعة ، ١٤١١ هـ ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ١٤١١ هـ .

(٢) حصل به على درجة الماجستير فى السياسة الشرعية من جامعة الأزهر ، ونشرته مكتبة المنار بالأردن ، ١٠٤٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٣) نشرته رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر ، ١٤٠٥ هـ ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الثقافة ، الدوحة ، قطر .

وقد أتى تلميذا بن تيمية الكبير ابن القيم الجوزية (٧٥١ هـ) متأثراً بشيخه ومتابعاً لمنهجه وناشر لفكره فكتب كتابه « الطرق الحكمية في السياسة الشرعية » . ولمحمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي (٧٧٤ هـ) كتاب « حسن السلوك الحافظ الدولة الملوك »^(١) ، وللسان الدين الخطيب (٧٧٤ هـ) كتاب « الإشارة إلى أدب الوزارة »^(٢) .

وفي مطلع القرن التاسع الهجري كتب ابن خلدون (٨٠٨ هـ) مقدمته الخالدة ، وهي مليئة بالأبحاث السياسية ، كما كتب معاصراً له يدعى ابن رضوان (٧٨٢ هـ) كتاب « الشهب اللامعة في السياسة النافعة » .

وكتب أبو عبد الله بن الإزرق (٨٩٦ هـ) كتاب « بدائع السلك في طبائع السلك في طباع الملك » ، وقد قام بتحقيق الكتاب الدكتور على سامي النشار ، وطبعته وزارة الاعلام العراقية عام ١٩٧٧ م^(٣) .

ولعلي بن علوان بن الحسن بن محمد الحداد المشهور بعلوان الحموي (٩٣٦ هـ) كتاب « النصائح المهمة للملوك والأئمة » وهي

(١) نقوم بتحقيقه ، وهو من كتب الفقه السياسي الأصلية ، وقد استفاد وتأثر بشيخ الاسلام ابن تيمية .

(٢) عبد القادر زمامه : صاحب مقال بمجلة اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٤٧ ج ١ ص ٧٢ عام ١٩٧٢ . ولسان الدين الخطيب كان معاصراً وصديقاً لابن خلدون وفرقت بينهم الاتجاهات السياسية .

(٣) ويرى البعض أنه له كتاباً سياسياً بعنوان « الابريز المسبوك في كيفية أدب الملوك » وأنه ألفه قبل بدائع السلك ، وتبين لنا أثناء الاشتغال بالتدريس الجامعي بالجزائر - بعد الاطلاع على مخطوطته - انه الابرازه أى الطبعة الأولى من كتاب بدائع السلك : انظر تفصيل ذلك في مقالنا من قضية الإسلام : ابن الأزرق ، مجله الأزهر ، السنة الحادية والخمسون عدد شوال ١٣٩٩ هـ - سبتمبر ١٩٧٩ م .

مخطوطة في سبيلها إلى التحقيق والنشر بإذن الله .

كما أن لعبد الرؤوف المناوي المتوفى (١٠٣١هـ) كتاب « الجواهر المضيئة في الأحكام السلطانية » وقد قسم الكتاب إلى قسمين : أحدهما ، في أحوال السلطان وفيه عشرة أبواب ، والثاني ، في أحوال الوزراء والوكلاء « وفيه عشرون بابا ، وقد وضع الكتاب للسلطان مراد خان الرابع ^(١) .

وكتب عبد الله بن محمد بن فودي النيجيري (١٢٤٦هـ) عدة إبحاث سياسية هي « ضياء الحكام فيما لهم وما عليهم من الأحكام » ^(٢) و « ضياء السياسات وفتاوى النوازل » ^(٣) و « ضياء السلطان » و « ضياء المقتدين بالخلفاء الراشدين » ^(٤) .

وهناك مخطوطات لها قيمتها إلا أنها مجهولة اسم المؤلف ، وفي حاجة إلى جهد كبير للكشف عن تلك الشخصيات للتحقق من نسبتها لأصحابها ، ومن تلك المخطوطات :

١ - سياسة الملوك ، وهي تحمل رقم ١٣٨٦ تصوف طلعت بدار

(١) حاجي خليفة : كشف الظنون ج ١ ص ٦١٧ ، منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٣٨٢٦ / ٨٠ / ٩٠٠ نقلا عن الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي للمناوي تحقيق أحمد مجتبى بن نذير عالم السلفى ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤٠٩ هـ ، ج ١ ص ٤٠ .

(٢) قام بطبعه أبو بكر محمد الفلاني المشهور بأبو بكر سكي بمكة المكرمة .

(٣) حققه الدكتور أحمد محمد كاني ، ونشرته الزهراء للاعلام العربي ، مصر ، ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ .

(٤) انظر المخطوطات العربية في نيجيريا الاتحادية ، نشر معهد المخطوطات العربية بالكويت ص ٢٢ - ٢٤ .

الكتب المصرية .

٢ - اللؤلؤ المنشور لنصيحة ولاية الأمور ، برقم ٣٥ اجتماع تيمور ،
دار الكتب المصرية

٣ - غاية البيان في نصيح السلطان ، بالمكتبة الوطنية للمخطوطات
بتونس .

٤ - تنبيه الملوك في تدبير والأمر وسياستها في السلطنة ، بالمكتبة
التيمورية بدار الكتب المصرية .

٥ - سياسة الرعية بالعدل والمنن ، مخطوطة تحت رقم ٣٨٧٠ جـ
بمكتبة محافظة الإسكندرية .

٦ - صيانة الرياسة ببيان أحكام القضاء والسياسة ، وقد وضع هذا
الكتاب فيما يسميه المؤلف في حكم العزيز محمد علي
محمد ، بمكتبة محافظة الإسكندرية .

هذا ما وسعنا الجهد في محاولة للوصول إلى كتب التراث
الإسلامي في الفكر السياسي ، والكثير من تلك الكتب في حاجة إلى
تحقيق علمي يتفق وأهميتها . وفي مقدمتها كتب الماوردي السياسية
التي سنخصصها بالدراسة عند عرضنا لمقدمة « التحفة الملوكية في الآداب
السياسية » .

الفقه الدستوري الإسلامي في العصر الحديث :

ولقد كان القرن الرابع عشر الهجري أي العشرين الميلادي مولداً
للدعوة إلى فتح باب الاجتهاد والملازمة بين أحكام الفقه الإسلامي

وظروف العصر المتغيرة، ولم يكن الأمر سهلاً ، فقد ظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق « الإسلام وأصول الحكم » بأن الإسلام دين وليس دولة وأن محمداً ﷺ لم يسع إلى إقامة دولة ، ولم يكن هذا جزء من رسالته : (فهو ﷺ ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة لا تشوبها نزعة ملك ولا دعوة دولة . وأنه لم يكن للنبي ﷺ ملك ولا حكومة ، وأنه ﷺ لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفها ما كان ملكا ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك) ^(١) واشتد الجدل حول ذلك الكتاب ، وهوجم مؤلفه من كل ناحية ، ووضعت طائفة من الكتب فى وقت وجيز للرد عليه من بينها كتاب ألفه الشيخ محمد بخيت المطيعى ، مفتى مصر السابق ، باسم « حقيقة الإسلام وأصول الحكم » القاهرة ١٣٤٤ - ١٩٢٦ م ، وكتاب لشيخ الأزهر فى مطالع الثورة محمد الخضر حسين بعنوان : « نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم » طبع بالمطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م وكتاب « نقد علمى لكتاب الإسلام وأصول الحكم » للشيخ محمد الطاهر عاشور ، المطبعة السلفية ، ١٣٤٤ هـ .

ولم يقف الأمر عند الجدل ، بل تجاوز إلى آخر ، ففى أغسطس ١٩٢٥ اجتمعت هيئة كبار العلماء بصفة تأديبية برئاسة شيخ الأزهر وحضور أربعة وعشرون من أعضاء هيئة كبار العلماء ؛ للنظر فى التهم التى وجهت إلى الشيخ على وإلى كتابه ، وأصدرت حكماً إجماعياً بأن الكتاب حوى أمور مخالفة للدين ، وقررت أن مؤلفه سلك مسلكاً لا يصدر عن مسلم فضلاً عن عالم ، وقررت الهيئة المذكورة إخراجه من

(١) الإسلام وأصول الحكم ص ٦٤ - ٦٥ .

زمرة العلماء ومحو إسمه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى ،
وفصله عن وظيفته ، وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت
أو غير دينية ^(١) .

وقد ظهرت أبحاث دستورية جادة في ذلك الوقت منها رسالة
المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهوري في فرنسا عن « الخلافة لتصبح
عصبة أم شرقية » عام ١٩٢٦ م ومقالته « في الدين والدولة في الإسلام »
في العدد الأول من مجلة المحاماة الشرعية (جمادى الآخر ١٣٤٨ هـ -
أكتوبر ١٩٢٩ م) .

كما ظهرت مؤلفات طيبة لعلماء أجلاء من الأزهر الشريف تحت
عنوان « السياسة الشرعية » لعبد الوهاب خلاف ، المطبعة السلفية
١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م ، وللشيخ علي الخفيف عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ م
والشيخ محمد البنا سنة ١٩٣٧ م ، وللشيخ عبد الرحمن تاج ١٣٧٣ هـ -
١٩٥٣ م ، وكانت مقررات دراسية لقسم التخصص بالقضاء الشرعي
، وقد حددها الشيخ عبد الوهاب خلاف بأنها دراسة نظام الدولة
الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية ، كما أن للشيخ خلاف
بحثا في « السلطات الثلاث في الإسلام » ، بمجلة القانون والاقتصاد التي
تصدرها جامعة القاهرة في السنوات ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ . كما
يجب أن نشير إلى جهود العالم الباكستاني الكبير أبو الأعلى المودودي
في هذا المجال والتي جمعت في كتاب تحت عنوان « نظرية الإسلام
وهدية في السياسة والقانون والدستور » ويتضمن عدة رسائل هي :

(١) حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم ، الطبعة الثانية ص ٣١ - ٣٢ .

« نظرية الإسلام السياسية، منهج الانقلاب الإسلامى ، القانون الإسلامى وطرق تنفيذه ، تدوين الدستور الإسلامى ، حقوق أهل الذمة فى الدولة الإسلامية ، المبادئ الأساسية للدولة الإسلامية ». ولقد كان لهذه المؤلفات ثمرة فى كتابات المرحوم عبد القادر عوده فى كتابيه : الإسلام وأوضاعنا السياسية ، والمال والحكم فى الإسلام ، القاهرة ١٩٥١ م .

ويجب ألا يفوتنا أن نشير إلى كتاب قيم لمؤلف نمسوى الأصل أعتق الإسلام وتسمى باسم « محمد أسد » باسم : « منهاج الإسلام فى الحكم » ويدل على فقه للإسلام وواقع المسلمين ويمهد السبيل للنهوض بهم فى المجال الفقه السياسى .

وكتب من أساتذة علماء الشريعة فى كليات الحقوق أبحاث فى الحكم : منها « نظام الحكم فى الإسلام » للدكتور محمد يوسف موسى وتناول فيه بالتفصيل موضوع رئاسة الدولة وشروطها فى الفقه الإسلامى ومحاضرات الشيخ أحمد الهريدى فى « نظام الحكم فى الإسلام » لقسم الدراسات العليا فى الشريعة الإسلامية بكلية حقوق القاهرة ١٩٦٨ م .

كما قام فقهاء القانون بدراسة الحكم والإدارة فى الإسلام كالدكتور محمد سليمان الطماوى فى كتابيه : « السلطات الثلاث فى الدساتير العربية وفى الفكر الإسلامى » (١٩٦٧) ، « وعمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة » (١٩٦٩ م) والدكتور محمد عبد الله

العربي: نظام الحكم في الإسلام ، والمستشار السابق على على منصور في كتابه : نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، كما أسهم أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى بدراسات موضوعية جادة في الفقه الدستوري الإسلامي المقارن ، فقد عكف على دراسته تلك منذ عام ١٩٥٩م ، وأصدر كتابه المبسوط في « مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع مقارنته بالمبادئ الدستورية الحديثة » سنة ١٩٦٥م ، وقد بحث في ذلك الكتاب مصادر الأحكام الدستورية في العصر الحديث وانتهى إلى أنها الأدلة القطعية الثبوت والدلالة من القرآن والسنة التشريعية العامة ، وإن اعتبر - كقاعدة عامة - أن ما صدر عن رسول الله بمقتضى إمامته للمسلمين ، وباعتباره قاضياً لا يعد تشريعاً عاماً وإنما هو تشريع وقفي (ص ٢٠٢) . كما ناقش الرأي القائل بأن الإسلام دين فقط (رأى الشيخ على عبد الرازق ومن معه) وبين فساد هذا الرأي وقدم الأدلة على أن الإسلام دين ودولة (من ص ٤٤٣ - ٤٩١) وقد تعرض لسلطات الدولة في الإسلام : السلطة التأسيسية، والسلطة التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية (ص ٥٨٩ - ٦٥٥) وبحث المبادئ الدستورية الإسلامية: الشورى ، العدالة، الحرية ، المساواة ، مسئولية أولى أمر، ويقع الكتاب في قرابة ألف صفحة . وبحث في كتاب آخر « أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث » (مظاهرها - أسبابها - علاجها) . وقدم الكتاب الدكتور عبد الحليم محمود (أمين عام مجمع البحوث الإسلامية ووكيل الأزهر وقتذاك) سنة ١٩٧٠م ، وبحث في كتاب ثالث « الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور » وقدم له

الإمام الأكبر الدكتور عبد الحلیم محمود (شیخ الأزهر) عام ١٩٧٥م
وفی کتاب رابع تناول « الإسلام ومبادئ نظام الحكم فی المارکسیة
والدیمقراطیات الغربیة » ونشرته منشأة المعارف فی سنة ١٩٧٦م ، كما
نشر بحث عن « الغزو الفکری والتيارات المعادیة للإسلام » (أعد لتقدیمه
إلی مؤتمر الفقه الإسلامی الذی عقد بالریاض فی ذی القعدة
١٣٩٦هـ - اکتوبر ١٩٧٦م) ونشر فی عام ١٩٧٧م بمعرفة منشأة
المعارف بالإسکندریة .

وشجع الأستاذ الدكتور عبد الجمید متولی الباحثین فی الدكتوراة
علی التحضیر فی الفقه الدستوری الإسلامی المقارن ، فسجلنا معه
رسالتنا للدکتوراه سنة ١٩٦٥ فی موضوع « مبدأ المساواة فی الإسلام مع
المقارنة بالأنظمة الدیمقراطية الغربیة والنظام المارکسی » ونوقشت فی
١٩٧٢م ، وحصل أخونا الدكتور صلاح الدین دبوس علی رسالته فی
« الخلیفة : تولیته وعزله » دراسة فی السیاسة الشرعیة الإسلامیة ومقارنتها
بالنظم الدستوریة الغربیة - عام ١٩٧٢م . ونال الزمیل الدكتور یعقوب
الملیحی رسالته فی « مبدأ الشوری فی الإسلام - مع المقارنة بمبادئ
الدیمقراطیات الغربیة والنظام المارکسی » عام ١٩٧٤م ، وحصل الأخ
الأردنی الجنسیة محمد الغزوی علی رسالته فی : « الحریات العامة فی
الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستوریة الغربیة والمارکسیة عام ١٩٧٧م »

ویوالی أستاذنا الدكتور متولی الآن الإشراف علی العید من الرسائل
فی الفقه الدستوری الإسلامی المقارن .

ویمکننا أن نقول بحق أنه أثری الدراسات الدستوریة الإسلامیة

المعاصرة بأبحاث مقارنة .

ويجدر بنا أن نشير إلى جهود كلية الشريعة والقانون في هذا المجال فقد حصل الدكتور فؤاد النادى على رسالته في « رئيس الدولة في الشريعة الإسلامية مع المقارنة بالنظم المعاصرة » عام ١٩٧٢ ، كما ناقش عبد الله بن عمر الدميحي رسالة الماجستير « الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة » من جامعة أم القرى في ١٠ / ٨ / ١٤٠٣ هـ ، وناقش الحاج عبد القادر أبو فارس رسالته في « القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية » نوقشت في ٣١ / ٧ / ١٩٧٤ ، وناقش الدكتور بدر الدين على الغلاينى (السورى الجنسية) رسالته في « الإمام الماوردى وأثره في الفقه الدستورى » في ٢ / ٤ / ١٩٧٠ م ، وناقش على عبد القادر مصطفى رسالته في « الوزارة فى النظام الإسلامى والنظم المعاصرة » نوقشت في ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٥ .

والدكتور ابراهيم جعفر سقا في « رسالته البيعة فى الإسلام » نوقشت في ٩ / ٩ / ١٩٧٥ .

والدكتور عبد الوهاب عبد العزيز الحاج احمد في رسالته « الحريات العامة فى النظام الإسلامى والنظم المعاصرة » بحث مقارن نوقشت في ٣ / ٣ / ١٩٧٦ .

والدكتور عبد الملك عبد الله الجعلى في « النظرية السياسية فى توزيع السلطات فى الدولة » نوقشت في ٢ / ٢ / ١٩٧٧ .

والدكتور فاروق عبد العليم رسالته « حرية الرأى فى الشريعة

الإسلامية والنظم المعاصرة » نوقشت فى ١٩٧٧ / ٢ / ٢٠ .

والدكتور صالح محمد عبد الهادى صالح فى رسالته « دستورية اختيار أبى بكر وعمر للخلافة ومثالية نهجهما للحكم » نوقشت فى ١٩٧٨ / ٤ / ٥ م ، والدكتور على محمد حسنين حماد فى « الرتبة الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية فى الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة » نوقشت ١٩٧٩ / ٧ / ٤ م .

والدكتور محمود عبد المجيد الخالدى فى رسالته قواعد الحكم فى الإسلام ، نوقشت فى ١٩٧٩ / ١١ / ١٤ .

والدكتور عبد الحميد الأنصارى فى رسالته « الشورى وأثرها فى الديمقراطية » نوقشت فى ١٩٨٠ / ١ / ٢٦ م .

والدكتور التابعى على محب فى رسالته « نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى » نوقشت فى ١٩٨١ / ٩ / ١٣ .

والدكتور محمد محمد عبد الحى عبد القادر فى رسالته « السياسة الإسلامية أساسها الأمانة والعدل » .

كما ناقشت كلية الحقوق بجامعة القاهرة بعض الرسائل الدستورية ذات الطابع الإسلامى منها رسالة الدكتور على محمد جريشة فى « المشروعية الإسلامية العليا » عام ١٩٧٤ ، كما ناقشت أيضا كلية الحقوق بجامعة عين شمس رسالة الدكتور عبد الحكيم حسن العيسى فى « فى الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الإسلام » دراسة مقارنة بإشراف الدكتور محمد سليمان الطماوى عام ١٩٧٤ .

والدكتور زكريا عبد المنعم فى رسالته « نظام الشورى فى الإسلام
ونظم الديمقراطية المعاصرة » فى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

والدكتور أحمد جلال حماد فى رسالته « حرية الرأى فى الميدان
السياسى فى ظل مبدأ المشروعية » بحث مقدرن فى الديمقراطية الغربية
والإسلام ، ونشرته دار الوفاء بالمنصورة ، ١٤٠٨هـ .

وأنا لتطلع إلى غد قريب تكون فيه الاستفادة من تراث الفقه
السياسى الإسلامى والدراسات الدستورية الحديثة على الصعيدين الإسلامى
والعالمى من أجل وحدة المبادئ الدستورية لخير البشرية وأمنها وسعادتها .

مقدمة

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ .

أما بعد ، فهذا كتاب « التحفة المملوكية فى الآداب السياسية » المنسوب للإمام أبى الحسن على بن حبيب الماوردى (المتوفى عام ٤٥٠هـ) وفى تقديرى ، ان الإمام الماوردى من أجل وأقدر من مصنف فى البحوث السياسية فى عصره ، فهو على الرغم من كتابته فى مجالات كثيرة : كالتفسير والحديث والفقه وأصوله والكلام والأخلاق والأدب ، فإن كتاباته السياسية كانت موضع نظر واهتمام من المفكرين المسلمين فى عصره وحتى وقتنا الحاضر ، وقد ساعده على كتابتها قرنه من الخلفاء والملوك والوزراء ، وعمل سفيرا بينهم وبين خصومهم السياسيين ^(١) وقد فقه نفوس الناس وواقعهم عن طريق الاشتغال بالقضاء ؛ وقد وصل فيه إلى منصب « أفضى القضاة » ، وحب للوصول إلى حقيقة الواقع لإنزال حكم الشرع الإسلامى ، وقدرة على إعلانها حتى فى مواجهة السلطان الذى يرهبه علماء عصره فيفتون لصالحه ، وانتهى الأمر بالماوردى إلى أن يعتزل عمله القضائى ويقبع فى عقر داره ^(٢) .

(١) ياقوت الحموى : معجم الأدياء تحقيق مر جليوث ج ٥ ص ٤٠٧ يقول : « كان (الماوردى) ذا منزلة من ملوك بنى بويه يرسلونه فى التوسطات بينهم وبين من يناوئهم ويرتضون بوساطته ويقفون بتقريراته » .

(٢) راجع مقال لنا عن الماوردى والتنظيم القضائى فى عصره ، بمجلة الوعي الإسلامى =

مصنفات الماوردي السياسية :

وقد ترك لنا الماوردي من الكتب السياسية :

الاحكام السلطانية :

وهو بحث في القانون العام بفروعه المختلفة ، ويعد مصدراً لكل من يكتب في مبادئ نظام الحكم في الإسلام ، فقد تعرض فيه للخلافة أو الإمامة ، والوزارة والإمارة والقضاء وولاية المظالم وأنواع الولايات : كولاية النقابة على الأنساب ، والولاية على إمامة الصلاة ، وولاية الأموال ، ووضع الدواوين وترتيبها ونظامها ، واختصاصها ، وتبدو قيمة الكتاب أنه يمس أولى الأمر ومن ييدهم زمام الحكم من الخليفة إلى المحتسب ، وقد ترجم الكتاب إلى الفرنسية المستشرق « أفانجان » وطبع بالجزائر سنة ١٩١٥ م ، كما ترجم إلى اللغة الانكليزية بمعرفة « هوتنج » وطبع بلندن سنة ١٩٤٧ م ، وترجمه آخرون حتى غدا كتاباً عالمياً ليس محصوراً في لغة واحدة .

الاحكام السلطانية بين الماوردي والفراء :

ولا يمكن أن نترك الحديث عن كتاب الأحكام السلطانية دون أن نتعرض لكتاب آخر يحمل نفس الأسم للقاضي أبي يعلى الفراء (المتوفى عام ٤٥٨ هـ) ويتفق مع الكتاب السابق تقسيماً ولفظاً عدا

= الكوتبة العدد ١٢١ المحرم ١٣٩٥ هـ - يناير ١٩٧٥ م . وفي مصادر ترجمة الماوردي السبكي : طبقات الشافعية الكبرى تحقيق عبد الفتاح الطور ومحمود الطناحي ط ١٩٦٦ ح ٤ ص ٦٤ وما بعدها ، والشيرازي طبقات الفقهاء تحقيق الدكتور إحسان عباس ، بيروت ١٩٧٠ ص ١٠٠ والأسنوي : طبقات الشافعية ، ط العراق ح ٢ ص ١٢٧ ، ابن خلكان : وفیات الأعيان ح ٥ ص ٤٠٦ وعبد الله المراغي : طبقات الأصوليين ح ١ ص ٢١٠ .

بعض مسائل ضئيلة يتمسك فيها أبى يعلى بالمذهب الحنبلى ولقد كان لهذا التطابق بين الكتابين أن دعا إلى التسائل أيهما صاحب كتاب الأحكام السلطانية ، ومن نقل عن الآخر ؟

ولعل الاحكام إلى أحد معاصرى الطرفين يعين على وضع المسألة وضعها الصحيح ، فالإمام أبى المعالى الجوينى إمام الحرمين ، المعاصر لهما ، والمتوفى ٤٧٨ هـ ينتقد كتاب الأحكام السلطانية فى كتابه « غياث الأمم » ونقده موجه إلى تولية الذمى للوزارة ، وهذه المسألة انفرد بها الماوردى دون أبى يعلى ، كما أنه يحاج صاحب هذا الكتاب بالإمام الشافعى بما يدل على أن صاحب الكتاب شافعى المذهب ^(١) .

وأن كان أبو المعالى الجوينى لم يذكر اسم الماوردى صراحة وإنما ألح إليه باعتبار أنه صاحب منصب مرموق (أقضى القضاة) فإن ابن طلحة (المتوفى عام ٦٥٢ هـ) فى كتابه « العقد الفريد للملك السعيد » يشير صراحة إلى الماوردى فيقول : « اختلفت آراء الأئمة فى أن يكون وزير

(١) الجوينى : غياث الأمم ، تحقيقنا بالاشتراك مع الدكتور مصطفى حلمى ص ١١٤ - ١١٦ ذكر مصنف الكتاب المترجم « بالاحكام السلطانية أن صاحب هذا المنصب يجوز أن يكون ذميا وهى عشرة ليس لها مقييل وهى مشعرة بخلو صاحب الكتاب عن التحصيل . . . أن الثقة لا بد من رعايتها وليس الذمى موثوقا فى أفعاله و أقواله وروايته مردودة وكذلك شهادته على باقة بقل ، ولا يوثق فى قوله ، وفعله فكيف ينتصب وزيرا مبلغا عن الإمام وسفيرا أعلى ، إنا لا نأمنهم فى أمر الدين وقد توافقت شهادة نصوص الكتاب والسنة عدم الركون إلى الكفار والمنع من اتئمانهم . . . وقد نص الشافعى رحمة الله عليه على أن المترجم الذى ينهى إلى القاضى معانى لغات المدعين يجب أن يكون مسلما رضيا ولست أعرف فى ذلك خلافا بين علماء الأقطار فكيف يسوغ أن يكون السفير بين الإمام والمسلمين من الكفار . . . ونرى أن الإسلام لا يمنع إسهام الذميين فى إدارة الدولة واستناد الوظائف العامة إليهم عدا تلك الوظائف التى يكون عنصر الدين فيها جوهريا وضروريا . راجع الأدلة فى رسالتنا للدكتوراه مبدأ المساواة ص ١٣٨ وما بعدها .

التنفيذ من أهل الذمة فذهب عالم العراق الإمام أبو الحسن على بن حبيب البصري رحمه الله إلى جوازه ، وذهب عالم خراسان إمام الحرمين أبو المعالي الجويني إلى منعه وعد تجويز ذلك من عالم العراق عثرة لن يقال ^(١) .

ويقرر عبد الرحيم الأسنوي (٧٧٢هـ) في طبقات الشافعية في ترجمة الإمام الماوردي بأن إمام الحرمين لم ينصفه . فانه قال في تصنيفه المسمى « الغياثي » : « وذكر مصنف « الأحكام السلطانية » : أنه يجوز أن يكون الذمي وزيرا ، ومن هذا مبلغ علمه ، ومنتهى فهمه ، كيف يتصدى للتصنيف والفتوى » هذا كلامه .

والذي جوزه الماوردي ؛ إنما هو وزارة التنفيذ ، دون التفويض فاعلمه ^(٢) بل أن أبا يعلى يكاد أن يوضح لنا من كتاباته أن الكتاب ليس له فهو يقول : « قيل » و « قالوا » أى أنه لا يتكلم عن نفسه بل ينسب الكلام إلى آخرين . وفي هذه المسألة بالذات ينتقد موقف الماوردي وينسب أصل هذا الرأي للخرقي فيقول : وقد ذكر الخرقى ما يدل على أنه يجوز أن يكون وزير التنفيذ من أهل الذمة لأنه قال : ولا يعطى الصدقة لكافر ولا لعبد إلا أن يكون من العاملين فيعطوا بحق ما عملوا ^(٣) . وروى عن أحمد ما يدل على المنع مستندا إلى رواية أبي طالب وقد سئل أنستعمل اليهودي والنصراني في

(١) ابن طلحة : العقد الفريد للملك السعيد ، ط ١٣١٨ هـ ، ص ١٤٧ .

(٢) عبد الرحيم الأسنوي : طبقات الشافعية تحقيق عبد الله الجبوري ح ٢ ص ٣٨٨ طبعة رئاسة ديوان الأوقاف بالجمهورية العراقية .

(٣) أبو يعلى الفراء : الأحكام السلطانية ص ١٦ .

أعمال المسلمين مثل الخراج فقال : لا يستعان بهم فى شيء ، ويستند إلى قوله تعالى : ﴿ لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ﴾ (٢ آل عمران : مدينة ١١٨) وقوله تعالى : ﴿ ولا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ﴾ (٦٠ الممتحنة : مدينة من الآية الأولى) وقوله عليه السلام : ﴿ لا تأمنوهم أذخونهم الله ﴾ ^(١).

وهناك شهادة هامة لفقيه كبير من أئمة الحنابلة ، يفر فيها سبق الماوردى ، وأتباع أبي يعلى الفراء له ، هذا الفقيه الحنبلى هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى المتوفى سنة ٧٩٥هـ . يقول الحافظ أبو الفرج الحنبلى فى كتابه الاستخراج لأحكام الخراج : « ذكر القاضى أبو يعلى الفراء فى « الأحكام السلطانية » متابعة للماوردى أن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسمتها فى أهلها ، بخلاف من فى يده من ماله الفىء فإنه ليس له أن ينفرد بقسمته حتى يتولاه أهل الاجتهاد من الأئمة » ^(١).

وبالرجوع إلى عبارتى الماوردى والفراء نجد أن عبارة الماوردى هى : « إن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسمتها فى أهلها ، ولا يجوز لأهل الفىء والغنيمة أن ينفردوا بوضعه فى مستحقه حتى يتولاه أهل الاجتهاد من الولاة » . وعبارة أبي يعلى الفراء هى :

« إن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسمتها فى أهلها ، ولا يجوز لأهل الفىء أن ينفردوا بوضعه فى مستحقه حتى يتولاه أهل الاجتهاد من الولاة » ^(٢).

بالرجوع إلى هذين النصين نجد أنهما يتطابقان فى كل كلمة ،

(١) أبو الفرج عبد الرحمن الحنبلى : الاستخراج لأحكام الخراج ص ١١٦ ، المطبعة الإسلامية بالقاهرة ١٩٣٢م .

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٢٦ وأبو يعلى الفراء الأحكام السلطانية ص ١٣٦ .

وأن الحافظ أبو الفرج أحمد بن رجب الحنبلي في نصه السابق إنما فهم كلام الماوردي والفراء، وقدم الماوردي على زميله الحنبلي في عبارته، هو صادق فيما يقول .

كما إن كبار الثقة من المفكرين المسلمين القدامى كابن خلدون في مقدمته يتكلم عن الأحكام السلطانية وينسبه إلى الماوردي فيقول كتب الأحكام السلطانية مثل كتاب القاضي أبي الحسن الماوردي^(١) وفي موقف آخر ينسب إلى الماوردي رأيا يتعلق بقيمة الزكاة بالعمل فيقول (والماوردي في الأحكام السلطانية)^(٢) .

وكذلك القلقشندي (المتوفى عام ٨٢١هـ) : صاحب كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشاء يقول : (وقد أورد أقضى القضاة أبو الحسن بن حبيب الماوردي رحمه الله في الأحكام السلطانية ما فيه مقنع من ذلك)^(٣) .

كتاب قوانين الوزارة :^(٤)

وهو يتضمن القوانين التي تحكم الوزارة ، وكيف يساس بها الملك ، ويبين طبيعة منصب الوزير ، وأنه سائس للرعية ومسوس بالحاكم الأعلى ، ويحدد المبادئ التي على الوزراء الالتزام بها : اعزاز الدين ، تحقيق العدل في الرعية ، تولية الأكفاء الأمناء، الهيبة والصدق في القول والإخلاص

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ١٨٦ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٠٧ .

(٣) القلقشندي : صبحي الأعشى ج ٢ ص ١ .

(٤) قمنا بتحقيقه بالاشتراك مع الدكتور محمد سليمان داود ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٤١١هـ .

فى العمل . وىعرض لأقسام الوزارة : وزارة التفوىض ووزارة التفىذ ، وىبىن الشروط والواجبات والحقوق التى فى كل منها .

وىتناول موضوع تقلىذ الوزىر وعزله ، ومسألة العزل بعد الماوردى هو خىر من كب فىها ، وىرتبط بالمسؤولىة الوزارة فى الفقه الإسلامى ، وهو موضوع جدىر بالدراسة المقارنة بالأنظمة الحدىة .

وىختم الماوردى كتابه هذا بعهود إلى الوزىر تتضمن نصائح له : تتمثل فى مراعاة الوزىر لحق الله علیه ، وحق الحاكم الأعلى (رىس الدولة) والشعب ، وأن ىسلك طرىق الشورى ، وىلبى حاجات الناس ، وأن ىكون متواضعا رعىما ، وأن ىتق دعوة المظلوم بىتحقیق العذل بین الناس .

كتاب تسهىل النظر وتعجىل الظفر :

ىتضمن الكتاب موضوعىن مهمىن :

أحدهما : الكلام فى أصول الأخلاق من الناحىة النظرىة ، وبهذا ىىدو الماوردى فىلسوفا ىحتل مكانه بین فلاسفة عصره كابن سىنا وابن مسكویه .

والثانى : فى سىاسة الملك وقواعده .

وقد قام الزمىل العراقى : محىى هلال السرحان بىتحقیقه على نسختى غوتا بألمانىا الشرقىة ومختصرها الموجد بکلىة آداب طهران ، وعرض لموجزه فى مؤتمر الذکرى الألفىة للماوردى ، ونشره فى بیروت بمراجعته الذکثور حسن الساعاى^(١) .

وقدم الماوردي لهذا الكتاب بيان أن الناس بطبيعتهم مختلفون
محتاجون إلى أمة سلطان ينقادون إليه لتحقيق التعاون وتعم السعادة في
دنياهم وأخراهم .

وقد جعل الكتاب بعد ذلك على بابين :

الباب الأول : في أخلاق الملك .

وتناول الأخلاق التي تحدث للنفس ، فهي ضربان :

فأما الضرب الأول : فأخلاق الذات من نتائج الفطرة التي
يطبع عليها الإنسان فتصير كالخلقة سواء حمدت أو ذمت . وهي تكون
أما غريزية أو مكتسبة .

وأما الضرب الثاني : فافعال الإرادة : وهي تصدر عن
أسباب باعثة عليها ، وهي العقل والرأى والهوى ، وبين حاجة العقل إلى
التجارب والأخلاق الفاضلة ، فيبدأ أول ما يبدأ بسياسة نفسه وتقويمها .

والباب الثاني : في سياسة الملك :

وبعد أن بين أنه ينبغي أن يسير السيرة الحسنة ، وأن يكون أفضل
الناس ديناً ، ذكر أن قواعد الملك تستقر على أمرين :

١ - تأسيس الملك :

وهو تثبيت أوائل الملك ومبادئه ، وإرساء قواعده ومبانيه ، ويكون

(١) كما حققه - بعد ذلك - الدكتور رضوان السيد ، ونشرته دار العلوم العربية ، بيروت ،

١٩٨٧ م .

على أقسام ثلاثة :

تهذيب الاعوان والhashية :

ويتم ذلك باختيارهم وإعطاء كل واحد مقامه المستحق ، ويتفقد أربع طبقات بنفسه ، وليحذر من إستبطن أحد من عدد ذكرهم ، ويبين أحوالهم ، فذكر اثني عشر نوعا منهم .

أشد ما يمني به الملك في سياسة ملكه :

وذلك شيئان :

١ - **فساد الزمان** : وهو نوعان : نوع حدث من أسباب إلهية ، ونوع حدث من عوارض بشرية .

ثم يذكر ما يجب إتباعه في كل حالة .

٢ - **تغير الاعوان** : وهو نوعان : نوع يكون لفساد تعدى إليهم ، ونوع لفساد حدث منهم . ثم يبين أنواع الفساد ، وكيفية حسمه .

بم يساس الملك ؟

وإذا كان ذلك فالملك يساس بثلاثة أمور :

١ - **بالقوة في حراسته وحفظه .**

٢ - **و بالرأى في تديره وإنتظامه .**

٣ - **و بالمكيدة في فل أعدائه .**

ثم يبين هذه الأمور أو انطباقها على أحوال الملك التي هي ثلاثة :-

- ١ - تثبيت قواعد الملك وحراسته .
 - ٢ - تدبير الرعية وأحوالهم فى السلامة والاضطراب .
 - ٣ - إستقامة الأعوان وأحوالهم فى السلوك والتغيير .
- ثم بين ما ينبغى القيام به من الأمور الثلاثة التى يساس بها الملك فى كل حالة من هذه الحالات .

أسباب التغيير :

ثم ذكر أسباب التغيير ، وحسم كل سبب بما يناسب الأزمان والأعوان ، مع دوام التفقد للأحوال :

ثم يتفقد على الدوام أمور كثيرة منها :

حماة البلاد ، قيادة الجيوش ، عامة الناس ، أحوال النقود ، المسالك والسبل ، الأعداد ، العلم والعلماء ، الدين وأهله ، نفسه هو وسيرته .

كتاب « درر السلوك فى سياسة الملوك » :

مخطوط ، بمكتبة آيا صوفيا باستانبول ، وققت عليه بزيارتنى لتركيا فى صيف عام ١٩٩٠م - والكتاب قدمه الماوردى لبهاء الدولة ابن بويه أبو نصر ، أحمد بن عضد الدولة بن بويه ، المتوفى ٤٠٣ هـ ^(١) وقسمه إلى بابين :

الباب الأول : فى أخلاق الملك .

(١) انظر فى ترجمة بهاء الدولة ، سير أعلام النبلاء للذهبي ح ١٧ ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

والباب الثاني : فى سياسة الملك .

واكاد أجزم بأنه الابرازة الأولى لكتاب « تسهيل النظر » إذ الأخير
تضمن كل ما فى الأول مع زيادات كثيرة ، ولعل هذا هو سبب فى تغيير عنوانه .

كتاب «نصيحة الملوك» المنسوب للماوردي :

لم يسند أصحاب التراجم القدامى كياقوت الحموى فى معجم
الأدباء ، وابن خلكان فى الوفيات وغيرهم هذا الكتاب إلى الماوردي ،
وأول من أسنده فيما نعتقد هو حاجى خليفة وتابعة المستشرق الألمانى
بروكلمان وجورجى زيدان فى تاريخ الآداب العربية . . . وخير الدين
الزركلى فى الأعلام ، وهو مخطوط فى المكتبة الوطنية فى باريس بفرنسا
فى المجموع رقم ٢٤٤٧ ويقع فى ٦٣ ص ونسخه مؤرخ بتاريخ ١٠٠٧هـ وحققناه
وتبين لنا أن الأحكام الفقهية فيه لفقه حنفى فى الغالب^(١) .

التحفة الملوكية

هى المخطوطة محل التحقيق وبيانها كالتالى :

اسم المخطوطة : التحفة الملوكية فى الآداب السياسية .

تأليف : على بن محمد حبيب البصرى البغدادى الماوردي .

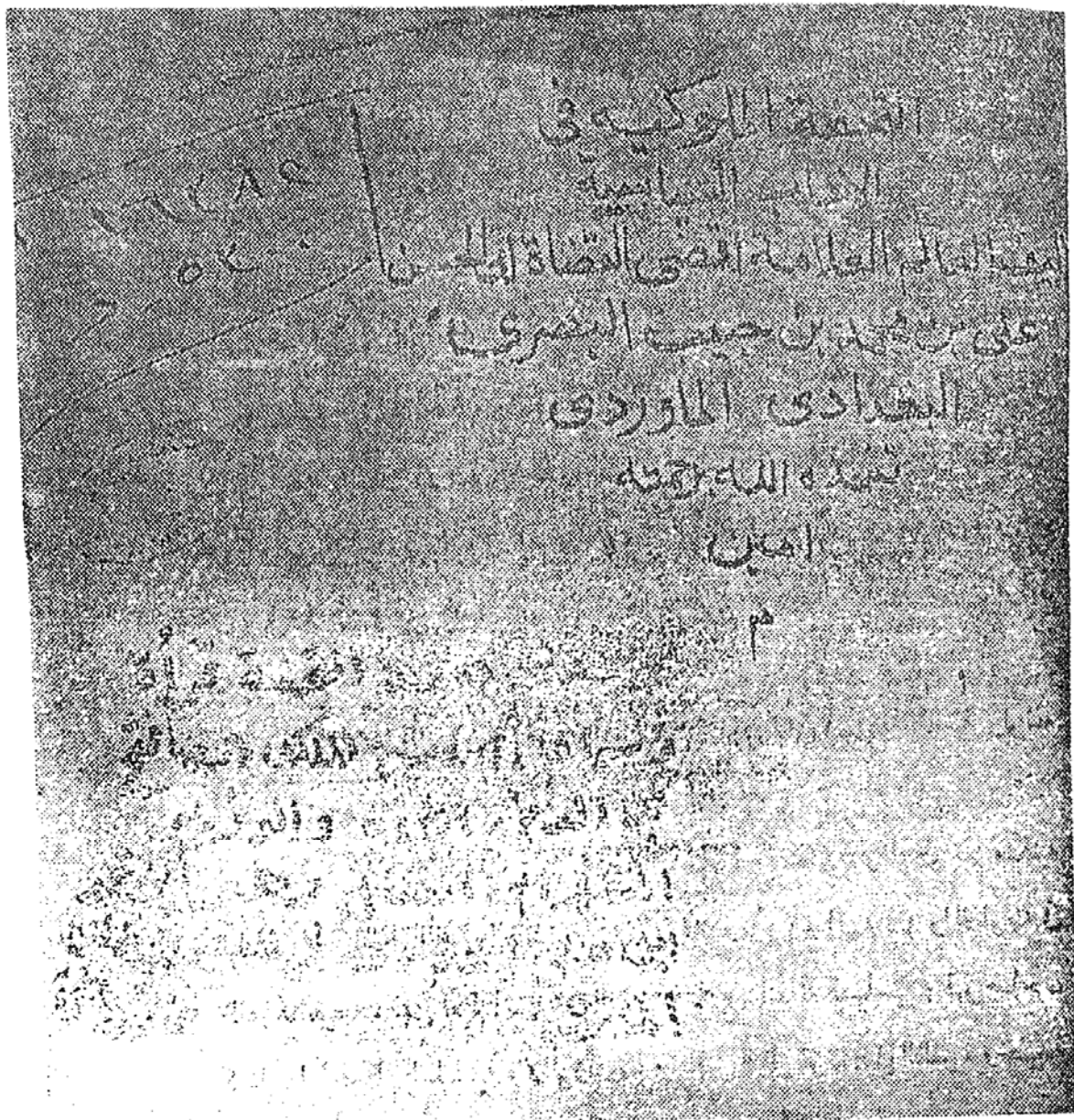
تاريخ النسخ : ٥٤٣هـ - خط نسخ جميل واضح .

عدد الأوراق : ٥٦ ورقة مساحة ٢٠ × ١٥ سم .

المكتبة : محافظة الإسكندرية (المشهورة بمكتبة البلدية) .

رقم المخطوط : ٥٣٠٠ د .

(١) نشرته مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٨ م .



عنوان المخطوطة

« التحفة الملوكية في الآداب السياسية »

(شكل رقم ١)

وثابت أسفل العنوان بالمخطوطة : قد تصفح هذه التحفة قراءة
وسماعا بمجلس الملك الصالح نجم الدين أيوب ، والوزير المشير أبي
الفضل زهير بن محمد بن علي الأزدي في غرة رمضان المعظم من شهر
٦١٠ عشرة وستمئة^(١) .

والمخطوطة مرقومة بيد ناسخها ، وهي ١٠٧ صفحة مع احتساب
صفحة العنوان ، وكل صفحة ثلاث عشرة سطرا ، ومتوسط السطر سبع
كلمات ، ويجري الناسخ في آخر الصفحة اليمنى على تكرير الكلمة
الآخيرة في الصفحة اليسرى ، وهي علامة الترقيم والمتابعة في
المخطوطات القديمة .

والعناوين بخط أحمر ، وليس هناك فواصل أو نقط ، والهمزة
المسطورة لا تكتب (فالعقلاء) تكتب مثلا (العقلا) ، ويوجد بالمخطوطة
بعض كشط^(٢) والمخطوطة في ظاهرها نفسية ، فهي لعالم اشتهر في
الفقه الإسلامي بأبحاثه السياسية : فهو صاحب كتب : الأحكام السلطانية
، قوانين الوزارة ، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر ، ودرر السلوك في سياسة

(١) أنظر شكل رقم ١ .

(٢) انظر : في الصفحات ١٢ في السطر الخامس ، وفي الصفحة ٢٨ في السطر الرابع ، وص
٦٢ ص ٤ ، ٦٦ ص ٧ ، ٨٨ ص ٢ ويوجد في ص ١٩ تمزق ومعالج بورق السلفان ويمكن
القراءة منه بوضوح .

كما أن الصفحات من ٤٣ إلى ٥٨ من ورق مغاير لباقي ورق المخطوطة ولونه أخضر فاتح ، وإن
كانت الكتابة بنات خط الناسخ .

وتوجد آثار حشرة الورق في الصفحات من ٦٣ - ٧٨ ، وثابت ختم مكتبة البلدية داخل
المخطوطة في الصفحات ٥٨ ، ٧٨ ومن ٨١ إلى ١٠٧ .

الملوك ، ونسخها كما هو ثابت في نهايتها في وقت قريب من وفاته
الماوردي إذ هي في ٥٤٢ هـ ^(١) ، والماوردي متوفى ٤٥٠ هـ .
ويضاعف ذلك التصفح لها من الملك الصالح نجم الدين أيوب المتوفى
عام ٦٤٧ هـ ^(٢) والوزير أبي الفضل زهير بن محمد بن الأزدي ^(٣)
في أول رمضان ٦١٠ هـ .

ومن حيث الموضوع تتضمن المخطوطة عرض لمبادئ نظام الحكم
في الإسلام : مبدأ السيادة لأحكام الشريعة ، والشورى ، والعدل واسناد
الولايات للأكفاء ، واهتمام الحاكم بمصالح مجموع الشعب والرفق
بالرعية ، وإن يتفحص حال العاملين في الدولة ، ولا يغتر بالشكر والثناء
الموجه منهم له لأنه في الغالب مصدره الهوى .

والمنهج في المخطوطة قائم على الاستدلال بالقرآن الكريم والسنة
النبوية ، ويعرض لأمثلة تبدو فيها قيمة هذه المبادئ مستلهمة من التاريخ
الإسلامي ، ومؤيدة بحكم الفرس واليونان . وهذا المنهج يتفق مع الإمام
الماوردي بالجمع بين تحقيق الفقهاء وترقيق الأدباء ، والذي سجله في
مقدمة كتابه أدب الدنيا والدين ويعلله بأن القلوب تروح إلى الفنون

(١) انظر شكل رقم ٢ .

(٢) نجم الدين أيوب الملك الكامل ، كان مولده بمصر سنة ثلاث وستمائة ، وتولى حكم مصر
في ذي القعدة سبع وثلاثين وستمائة ، وكان مهيباً عزيز النفس طاهر اللسان ، شديد الوقار
توفي سنة سبع وأربعين وستمائة . النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٣٣٦ ، ٣٦١ .

(٣) البهاء زهير بن محمد بن علي بن يحيى بن الحسن الأزدي ، المكنى أبا الفضل ، وقيل :
أبي العلاء ، ولد بمكة ، ونشأ بقوص في صعيد مصر ، وقدم القاهرة ، وخدم الملك الصالح
، وله ديوان من الشعر مشهور باسمه ، توفي بمصر في ذي القعدة سنة ست وخمسين
وستمائة . الذهبي : دول الإسلام ج ٢ ص ١٥٢ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ج ١
ص ٥٦٧ و ج ٢ ص ٢٢٣ .

المواد فقلوا الاستعمار يؤدي بالرعايا الى ارتكاب
 المحرمات وما لا يجوز فعله من ارتكاب المنكرات
 فاذا فخص ولي الامر اعانه الله تعالى عن هذه المواد
 والزام كل احد بالاستقامة في بيعة بالعدل والامانة
 وعدم الجور والاحياف حصل للرعايا القناعة برئيسهم
 الاستعمار ورجع مفسدوهم عن التعدي بالفساد والاضرار
 وانصف كل من نفسه رهبا من سطوة الملك وبأسه
 ومشوا على المنهج القويم واتقوا بما جاء في الايات والزك
 الحكيم وزنوا بالقسط المستقيم وعدلوا عن اضرار
 احد من المسلمين وعملوا بقول سيد المرسلين اذا وزنه
 فارجحوا وعلى الله وعلى سيدنا محمد وعلى الله وصحبه وسلم
 وكان الفراغ من تبيض هذا الكتاب في شهر
 رجب سنة خمسماية واثنين واربعين
 وغفر الله لمؤلفه وكاتبه وقارائه
 و سلام على المرسلين والحمد
 لله رب العالمين
 امين

الورقة الأخيرة من مخطوط « التحفة الملوكية »

(شكل رقم ٢)

المختلفة وتسام من الفن الواحد (١) .

حقيقة المخطوطة :

بحثنا فى فهرس المخطوطات المطبوعة - وسع الجهد - لنسخة نظيرة فلم نجد، وبحثنا فى كتب التراجم عن الماوردى وأثارة الفكرية فلم نجد أى كتاب من كتب التراجم يشير إلى أن للماوردى كتابا يحمل اسم: « التحفة الملوكية فى الآداب السياسية »، وأن أشارت بأن له كتابا باسم « سياسة الملك » وكتب التراجم فى غير قليل من الأحوال لا تذكر كل مؤلفات المترجم له ؛ وإنما تكتفى بالمشهور منها .

وقد أشار الماوردى نفسه فى كتابه أدب الدنيا والدين أنه قد ألف كتابا فى السياسة - دون أن يذكر اسمه - لسياسة الناس وتسيير البلاد (٢)، وكما يمكن أن ينطبق هذا على هذه المخطوطة فإن أى من مؤلفات الماوردى السياسة تحقق ذات الهدف .

وبدأنا نفحص المخطوطة من الناحة الظاهرية :

هل نوع الورق يتناسب مع القرن السادس الهجرى ؟ هل الخط والترقيم كما هو متبع فى القرن السادس الهجرى ؟ لماذا لم يسجل الناسخ اسمه ؟

ونرجى البت فيها حتى نستوفى النظرة الموضوعية للمخطوطة : هل المنهج والأسلوب يتفق مع منهج الماوردى . وقد ذكرنا من قبل أن المنهج يتقارب مع منهج الماوردى ، وأسلوب الكاتب يختلف باختلاف الزمن الذى

(١) مقدمة أدب الدنيا والدين .

(٢) أدب الدنيا والدين ص ٩٤ .

يكتب فيه وتقدم سنى العمر ، بل يختلف باختلاف الحالة الشخصية والنفسية فلا يمكن قاعدة عامة الجزم بنسبة الأسلوب اليه من عدمه ، فمستوى الأسلوب الذى وصلنا فى أدب الدنيا والدين والأحكام السلطانية الحاوى على درجة رفيعة ، وأن كان ذلك لا يمنع أن تكون هذه المخطوطة من أوليات كتابته .

وشرعنا نسجل الملاحظات الموضوعية :

الكاتب يميل إلى الزهد، وفى مقدمته يسأل الظفر والنصر على النفس والهوى ^(١) ويستند إلى العارفين بالله كثيرا ، ويؤمن بالتصوف والمتصوفة، وللماوردى موقف خاص من الصوفية أثبتته فى كتابه أعلام النبوة فينتقد أقوال الصوفية فى اعتبار الإلهام مصدرا لاستقاء الأحكام الشرعية ويعتد الماوردى بالدليل الثقلى (النص) والعقلى ^(٢) .

ويقدم المؤلف الإمام مالك على الإمام الشافعى فى مسألة فقهية متفقين فى حكمها ، والماوردى شافعى المذهب .

و يستند المؤلف إلى صاحب البردة رحمة الله ، أى إلى الإمام البوصيرى وقد توفى عام ٦٩٥ هـ ، وهى قرينة قوية على أن الكتاب

(١) راجع شكل ٥،٤ .

(٢) ابو الحسن الماوردى : أعلام النبوة راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م ص ١٠ يقول : « وذهب أصحاب الإلهام إلى اسقاط الاستدلال بقضايا العقول وجعلوا إثبات المعارف بالإلهام أصلا يعنى عن أصل ، وهذا فاسد . يقول الله تعالى : « فاعتبروا بأولى الأبصار » فجعله بالاعتبار مدركا دون الإلهام ، يقال لمن أثبت المعارف بالإلهام لم قلت بالإلهام فإن استدلت ناقض ، فإن قال قلته بالإلهام قيل له أنفضل عمن اسقط الإلهام بالإلهام وعمن قال فى الإلهام بغير الهامك فى جميع أقوالك فلا تجد فصلا وكفى فى ذلك فسادا »

مدسوس على الماوردى .

فالنتيجة الموضوعية : إن هذه المخطوطة ليست للإمام الماوردى . كما أن ورق المخطوطة وخط ناسخها وطريقة الترقيم تكاد تكون حديثة لا تتعدى قرن من الزمان ، واحجاب الناسخ لاسمه قرينة على تزيف المخطوطة .

وقد اتضح لنا أن المخطوطة صورة مطابقة لكتاب مطبوع بعنوان « التبر المنسبك فى تدبير الملك » المشتمل على تهذيب الرئاسة وترتيب السياسية ، ومسند تأليفه لأبى الحسن على بن محمد الأهوازى الحنفى ، ومطبوع فى مصر ١٣١٧هـ - ١٩٠٠م ^(١) ولم تسقط المخطوطة سوى جملة واحدة تلقى ضوءا كبيرا على تزيفها إذ الثابت فى المطبوع « إذا وردت بضاعة للديار المصرية من الجهات القبلية أو البحرية فلا يتجرأ أحد من أصحاب تلك البضاعة أن يبدأ بيع شىء منها » ^(٢) والثابت فى المخطوطة « إذا وردت بضاعة للديار فلا يتجرأ أحد » . فالناسخ أسقط عن عمد الديار المصرية من الجهات القبلية أو البحرية والتي فى دلالتها أن المؤلف مصرى أو عاش فى مصر على الأقل . . وهو ما يتجافى مع الحقائق فى حياة الماوردى فى أنه لم يعش أو يزر مصر .

وبالتقيب عن شخصية أبى الحسن على الأهوازى الحنفى ، لم نجد له وجودا فى طبقات الأحناف ، وبالبحث فى كتب التراجم العامة

(١) أنظر الاشكال من رقم ٣ إلى ٨ .

(٢) التبر المنسبك فى تدبير الملك ص ٤٩ .

تعددت شخصيات أبو الحسن الأهوازي : فهناك أبو الحسن الأهوازي ،
على بن مهزيار ، وهو فقيه إمامي ، وليس حنفي ، من أهل الأهواز ،
أصله من خورستان ، وكان وأبوه نصرانيين وأسلما ، وتفقه على الرضا بن
علي بن موسى ، وله ثلاثين كتابا ، وقد توفي تقريبا عام ١٥٠ هـ^(١) وفي
الدار الوطنية للمخطوطات بتونس في فهرست المرحوم الاستاذ حسن
حسني عبد الوهاب مخطوطة مسنده اليه باسم : « أدب الشريعة وأدب
السياسة » وقد قمنا بتحقيقها وننشرها قريبا بإذن الله .

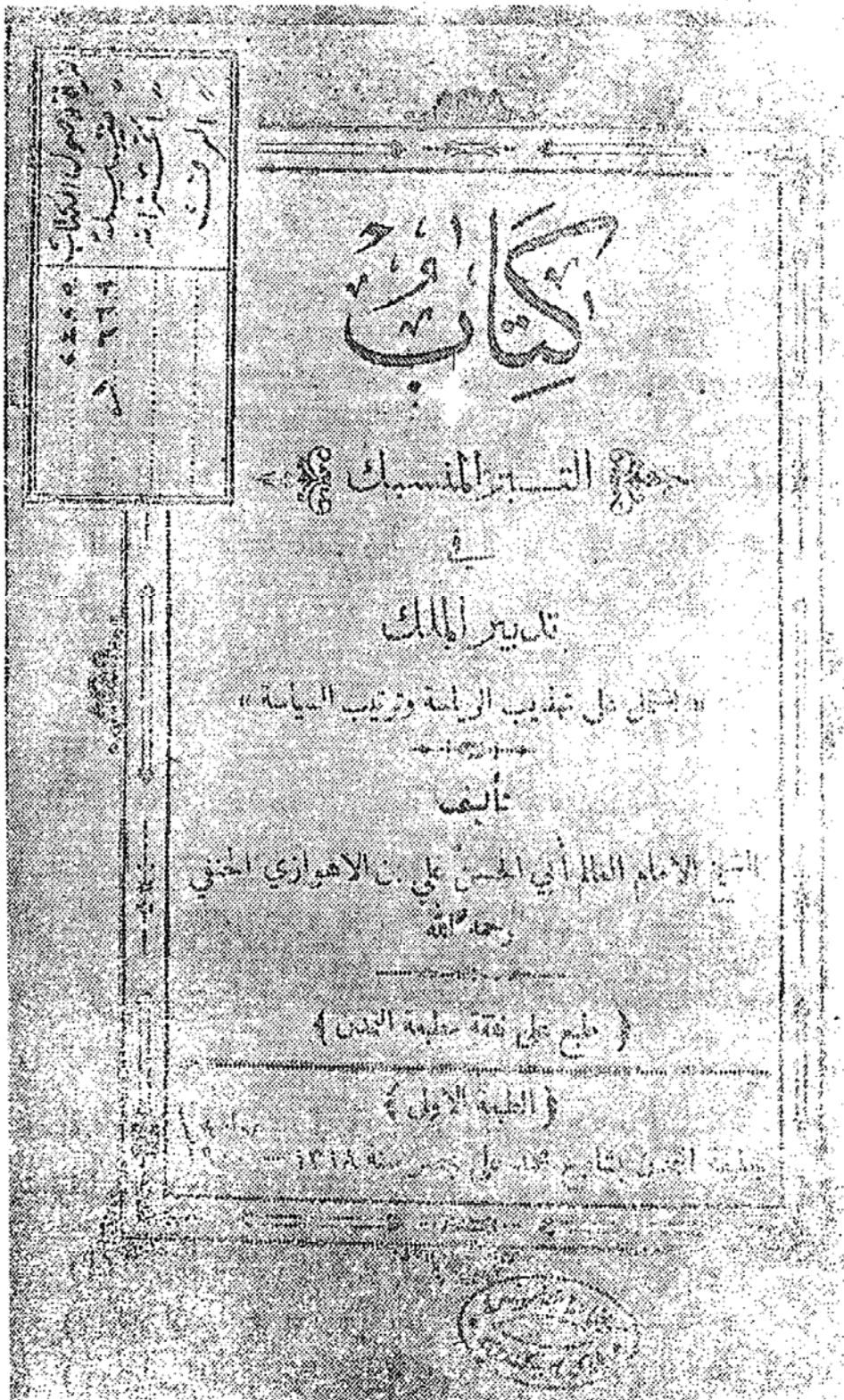
ووجدنا أبو الحسن الأهوازي ، وهو محمد بن الحسين الصغاني
الأهوازي ، فاضل ، من أثاره الفرائد والقلائد في الاستعانة على الأفعال
المحمودة ، المتوفى سنة ٤١٨ هـ^(٢) ، وقيل المتوفى حوالي ٣٣٠ هـ^(٣)
وكتاب في السياسة ، لأبي علي الأهوازي - الحسن بن علي بن ابراهيم
الأهوازي « المتوفى ٤٤٦ هـ بعنوان «^(٤) الفوائد والعوائد في نصيحة
الملوك » ولا يمكن نسبة المخطوطة اليهما ، لما تضمنته من أحداث تاريخية
لاحقة على وفاتهما .

(١) عباس القمي : سفينة البحار ومدينة الحكم والإثار ، طبعة النجف ١٣٥٢ هـ . ج ٢ - ص
٢٥١، ٢٥١، وخير الدين الزركلي : الأعلام الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠ م، ج ٥ ص
٢٦، ٢٥ .

(٢) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ج ٢ ص ٢٧٨ .

(٣) عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ج ٩ وقد استند إلى بكرلمان .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم ٨ : ٩٣ ، اليافعي : مرآة الجنان ٣ : ٦٣ وابن العماد : شذرات
الذهب ٣ : ٢٧٤ .



(شكل رقم ٢)

عنوان كتاب «التبصر المنسبك في تدبير الملك»

ووقفنا ضمن المخطوطات في تركيا مخطولها بعنوان « التبر المنسبك في تدبير الملك » لعلی الأهوازی ألفه برسم السلطان أحمد العثماني ^(١) أي أحمد بن محمد الذي تولى السلطنة في الفترة (١٠١٢ - ١٠٢٦ هـ) كما وقفنا في مخطوط بعنوان « اللؤلؤ المنشور في نصيحة ولاية الأمور » ^(٢) قال : إنه جمعه من عدة كتب منها : كتاب « تهذيب الرياسة في الحكم والسياسة لأبي الحسن على الأهوازی » (أنظر شكل رقم ٩) فالكتاب لأبي الحسن على الأهوازی ، والذي يبدو لي أن عاش في القرن الحادي عشر الهجري ، ولم أقف على ترجمة تفصيلية له .

(١) وانظر مقال عبد الله مخلص : التوايف الإسلامية في العلوم السياسية والإدارية مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق السنة ص ٢٤٠ .

وفي مخطوطات الأمبروزيانا ٨ G مخطوط بعنوان « التبر المنسبك في تدبير الملك » للهادي : أحمد بن الحسين بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن الهادي . . قال عبد الله محمد الحبشي : لم أقف على ترجمته ولعله من أهل القرن التاسع . مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، نشر إدارة احياء التراث بقطر ، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م ص ٥٣٥ .

(٢) نسختان منه مجهولة المؤلف برقم ٣٤ ، ٣٥ اجتماع تيمور ، وضمن مجموع برقم ١٠١٠٨ بمكتبة مديرية الأوقاف العامة ببغداد ، ومنه نسخة جيدة الخط في برستون وورد أن « اللؤلؤ المنشور في نصيحة ولاية الأمور » لنور الدين أبي الحسن على عبد الله السمهودي (المتوفي ٩١١ هـ) .

انظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢ : ٤٧ واستبعد ذلك لأن النسخة التركية تدل على أن قدمت « للسلطان أحمد العثماني ، الذي تولى السلطنة (١٠١٢ هـ - ١٠٢٦ هـ) أي بعد وفاه السمهودي بكثير .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ السَّمِيعِ الْبَصِيرِ وَالصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ الدَّاعِي
 إِلَى الْبِحَاثَةِ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ
 الَّذِينَ يَرْوَاهُمُ الْعَالِيَةُ صَارَ كُلُّهُمْ سَعْبَ إِسْبَارٍ
 وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ
 لَهُ الْقَوِيُّ الْقَدِيرُ وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا
 عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمُرْسَلُ رَحْمَةً لِكُلِّ كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ الَّذِينَ آمَرُوا
 كَانَ شَوْرَى بَيْنَهُمْ فِي كُلِّ جَلِيلٍ وَحَقِيرٍ وَأَسْأَلُ
 اللَّهَ الْكَافِرَ وَالضَّارِعَ عَلَى النَّفْسِ وَالْهَوَىٰ فَهُوَ
 نَعَمُ الْمَوْلَىٰ وَنَعَمُ النَّصِيرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
 وَبِعَدْلِهِ قَدْ اسْتَحَرْتُ اللَّهَ تَعَالَىٰ فِي جَمْعِ هَذَا

(بداية مخطوطة التحفة الملوكية)

(شكل رقم ٤)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العليّ الكبير . السميع البصير . والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد البشير النذير . الداعي إلى الحق من عذاب السعير . وعلى
 آلِهِ وأصحابِهِ الذين بهم العلية صار كل صعب يسير . وأشهد أن لا إله
 إلا الله وحده لا شريك له القوي القادر . وأشهد أن سيدنا محمد
 عبده ورسوله المرسل رحمة لكل كبير وصغير . صلى الله عليه وعلى آله
 وأصحابِهِ الذين أمرهم كان شورى بينهم في كل جليل وحقيق . وأسأل الله
 الظفر والنصر على النفس والهوى فو نعم المولى ونعم النصير
 (وبعد) فقد استخرت الله تعالى في جمع هذا الكتاب . نصحة لاولي
 الالباب . وإن كانوا هم الخاطئون . فالله خاتمهم وما يعلمون . وقد
 جعل الله تعالى في المبدأ جزأ اختيارياً يأوى إليه . وبارك الامر
 القتل فانه المعزل عليه

(بداية كتاب التبر المنسبك في تدبير الملك)

(شكل رقم ٥)

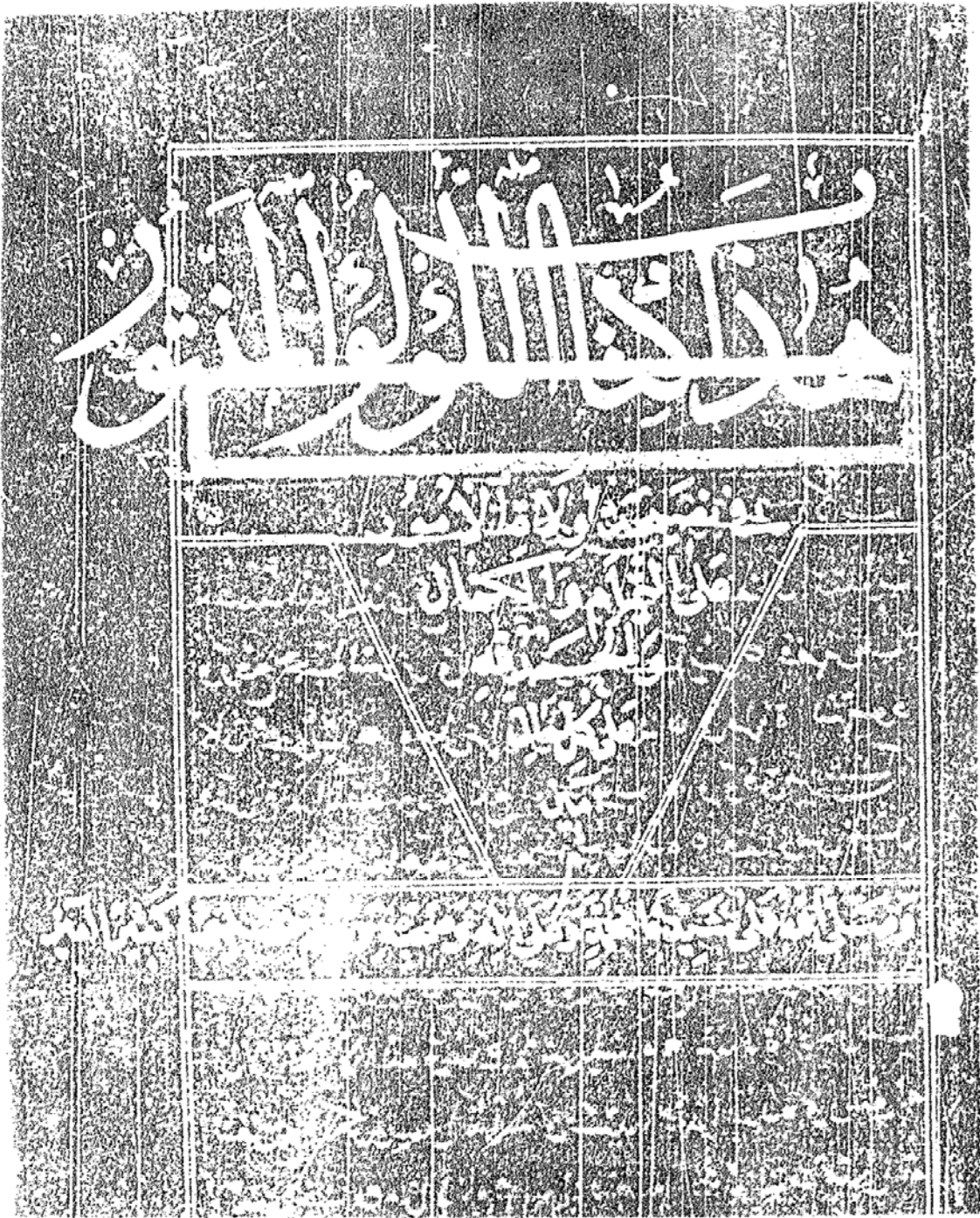
(٥١)

هذه المراء والارام كل اسعد الاستقامة في كيمه بالعدل والانتصاف وعدم
الطور والايحاف حصل الرعايا القناعة برخص الاسعار ورجع مضدوم عن
التمدي بالفساد والاضرار وانصف كل من نفسه رهبا من
سعادة الملك وبأسه ومشرا على المنهج التويم واتمطوا
بما جاء في الآيات والذكر الحكيم « وزنوا
بالقسطن المستقيم » وعملوا عن اضرار
أحد من المسلمين وعملوا بقول
سيد المرسلين : اذا وزنتم
فأزجروا وحلى الله على
سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه
وسلم

« الصفحة الأخيرة من كتاب التبر المنسبك »

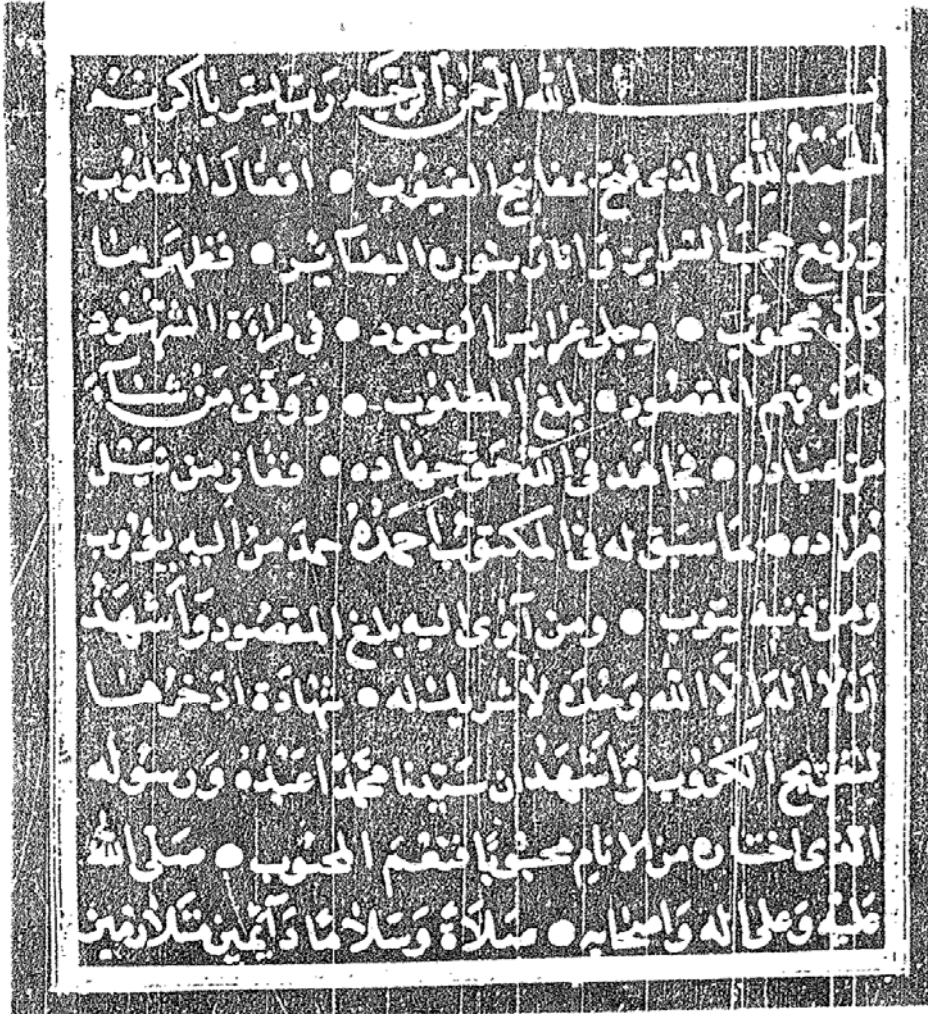
وقابل مع الشكل رقم (٢) ص ٥٠

(شكل رقم ٦)



عنوان مخطوط «كتاب اللؤلؤ المنثورة في نصيحة ولاية الأمور»

(شكل رقم ٧)



« لوحة بداية مخطوط « اللؤلؤ المنثور »

(شكل رقم ٨)

الى وغيره من كتب وبعث بها جميع الطبائع
 من كتب متعددة وهي الجايح الصغير في حديث البشير
 الصغير للبلاد السوي • وهداية الهادي للفكر
 والنيل المسبوك في صحة الملك له ايضا وكتاب
 منيد النعم للاعلام الحكيم وكتاب في كلمة الفلاني
 الظفر لابن عرب شاه • وقمع النفوس للاعلام الحضي
 وكتاب الشبان في تدبير المملكة • وحفظ الرياسة
 للطرسوي • وتهذيب الرياسة • والحكم والرياسة
 لابي الحسن الاهوازي • وغيره مما طالعته بين
 طابع مصر وارضى اليمن وكتبها اللؤلؤ المنشور
 في ربيعة ولاية الامود • وحصلته مشتملا على مصالح
 واداب • تدقيق لاولي الالباب • عمارة ما حازه به
 الكتاب الميز • وذو كرفان الذي ذكر في دفع المؤيد
 ورتبته على اربعة ابواب راجعا من الله اكبر والتمنا
 الهداية الى طرق المتوابع • وان يوفق من عمل به
 الى عدي يحبه عدا من عدا ابائنا مؤثر الخراب بين
 يدو عرب الالباب • انه بالاجابة بدير • وبعبادة

الصفحة رقم ٢ من اللؤلؤ المنشور

وثابت بها كتاب « تهذيب الرياسة في الحكم والرياسة »

لأبي الحسن الاهوازي

(لوحة رقم ٩)

منهجنا في التحقيق :

اعتبرنا المخطوطة المسماة (التحفة الملوكية فى الآداب السياسية) هى نسخة الأصل ، ورمزنا إليها بالحرف (أ) . كما اعتبرنا الكتاب المطبوع باسم « التبر المنسبك فى تدبير الملك » نسخة ثانية ورمزنا لها بالحروف (ب) .

- * قمنا بعزو الآيات ، ببيان رقمها فى السورة ورقم السورة نفسها ، كما قمنا بتخريج الأحاديث وبيان درجتها ، والتعريف بالاعلام الواردة فى المخطوطة .
- * وأسندنا ما ورد فى المخطوطة من أفكار سياسية إلى المصادر التى يمكن أن يكون قد استقى المؤلف منها فكرته فضلا عن الاشارة إلى ذات الفكرة فى المراجع السياسية اللاحقة لتكون عوناً لكل باحث فى ذات الفكرة فى الفكر السياسى الإسلامى .
- * وضعنا عناوين داخل الفصول بين أقواس ، فهى من عملنا ، وتيسر الأفكار الواردة فى الكتاب .